



" تحليل الأثار الاقتصادية للسياحة الدينية (الحج والعمرة) على الاقتصاد السعودي
خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٧) "
الأستاذ الدكتور: عزت ملوك قناوي

(١٠)

الملخص:

يقصد بالسياحة الدينية في المملكة العربية السعودية الحج والعمرة، حيث تحتل المملكة العربية السعودية مكانة فريدة في خريطة السياحة الدينية العالمية، وهي ميزة مطلقة تنفرد بها عن غيرها من سائر دول العالم نظراً لوجود مكة المكرمة والمدينة المنورة بها والتي تمثل مكانة سامية في نفوس كل المسلمين في العالم. وقد عرفت المملكة العربية السعودية السياحة الدينية منذ زمن بعيد، حيث يفد الحجاج والمعتمرون من شتى بقاع الأرض إلى الأراضي المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة، هذا بجانب ظهور أنواع أخرى من السياحة في المملكة مؤخراً مثل السياحة الطبيعية والسياحة البحرية والترفيهية.

وتعتبر المملكة العربية السعودية من الدول القلائل التي استطاعت أن تصل خلال فترة قصيرة إلى ما وصلت إليه من مستويات عالية في التطور والتمدن والبنية التحتية الحديثة، بعد ما كان ينظر إليها في الماضي على أنها صحراء منعزلة تعتمد في اقتصادياتها بصفة أساسية على الزراعة والصيد. ومع زيادة أعداد الحجاج والمعتمرون عاماً بعد آخر، تبذل المملكة العربية السعودية جهوداً كبيرة لمواجهة هذه الأعداد المتزايدة والعمل على توفير سبل الراحة لهم لتمكينهم من أداء شعائرهم كاملة.

وخير مثال على ذلك يوم عرفة حيث التجمع الأكبر للحجيج والذي يعتبر تحدياً الأكبر اقتصاديات العالم، حيث الطلب المتزايد على الحاجات والخدمات بشتى أنواعها، وعلى كافة المستويات والأصعدة الأمنية والإدارية والصحية، وما يصاحب ذلك من مشكلات توزيع السلع والخدمات وتحديد الأسعار المرضية لجميع الأطراف.

الكلمات المفتاحية: السياحة الدينية، التنمية الاقتصادية، علم الاقتصاد.

(١٠) قائم بعمل رئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة- كلية التجارة- جامعة كفر الشيخ.

Abstract

Religious tourism in the Kingdom of Saudi Arabia means Hajj and Umrah, as the Kingdom of Saudi Arabia occupies a unique position in the global religious tourism map, and it is an absolute advantage that distinguishes it from other countries of the world due to the presence of Mecca and Medina, which represents a lofty position in the hearts of all Muslims in the world. The Kingdom of Saudi Arabia has known religious tourism for a long time, as pilgrims and Umrah performers come from all over the world to the Holy Land in Makkah and Madinah, in addition to the recent emergence of other types of tourism in the Kingdom, such as natural tourism, marine and recreational tourism.

The Kingdom of Saudi Arabia is one of the few countries that was able to reach, in a short period, the high levels of development, urbanization and modern infrastructure, after what was seen in the past as an isolated desert that relied mainly on agriculture and hunting in its economies. With the increase in the number of pilgrims and Umrah performers year after year, the Kingdom of Saudi Arabia is making great efforts to confront these increasing numbers and work to provide comfort for them to enable them to perform their rituals completely.

The best example of this is the Day of Arafah, where the largest gathering of pilgrims, which is a challenge to the largest economies in the world, where the increasing demand for needs and services of all kinds, and at all levels and security, administrative and health levels, and the accompanying problems of distributing goods and services and determining satisfactory prices for all parties.

Keywords: Religious tourism; economical development;
Economics

مقدمة :

يقصد بالسياحة الدينية في المملكة العربية السعودية الحج والعمرة، حيث تحتل المملكة العربية السعودية مكانة فريدة في خريطة السياحة الدينية العالمية، وهي ميزة مطلقة تنفرد بها عن غيرها من سائر دول العالم نظراً لوجود مكة المكرمة والمدينة المنورة بها والتي تمثل مكانة سامية في نفوس كل المسلمين في العالم. وقد عرفت المملكة العربية السعودية السياحة الدينية منذ زمن بعيد، حيث يفد الحجاج والمعتمرون من شتى بقاع الأرض إلى الأراضي المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة، هذا بجانب ظهور أنواع أخرى من السياحة في المملكة مؤخراً مثل السياحة الطبيعية والسياحة البحرية والترفيهية.

وتعتبر المملكة العربية السعودية من الدول القلائل التي استطاعت أن تصل خلال فترة قصيرة إلى ما وصلت إليه من مستويات عالية في التطور والتقدم والبنية التحتية الحديثة، بعد ما كان ينظر إليها في الماضي على أنها صحراء منعزلة تعتمد في اقتصادياتها بصفة أساسية على الزراعة والصيد. ومع زيادة أعداد الحجاج والمعتمرون عاماً بعد آخر، تبذل المملكة العربية السعودية جهوداً كبيرة لمواجهة هذه الأعداد المتزايدة والعمل على توفير سبل الراحة لهم لتمكينهم من أداء شعائرهم كاملة.

وخير مثال على ذلك يوم عرفة حيث التجمع الأكبر للحجيج والذي يعتبر تحدياً الأكبر اقتصاديات العالم، حيث الطلب المتزايد على الحاجات والخدمات بشتى أنواعها، وعلى كافة المستويات والأصعدة الأمنية والإدارية والصحية، وما يصاحب ذلك من مشكلات توزيع السلع والخدمات وتحديد الأسعار المرضية لجميع الأطراف.

لا شك أن مثل هذا الطلب في زمان ومكان واحد من شأنه أن يؤثر على أكبر الاقتصاديات ويثير ارتباكاً لأعلى التقنيات. ومع ذلك ينقضي هذا اليوم بصورة طبيعية دون أية مشاكل مادية أو معنوية وتتوافر فيه كافة السلع الضرورية والكمالية وبالأسعار السائدة في الأوقات الطبيعية.

وفي ضوء ما سبق تكمن مشكلة البحث في الإجابة على السؤال المطروح:

هل النظريات الاقتصادية الحالية قادرة على تفسير ما يحدث للأسعار من ثبات خلال موسم الحج والفترات الزمنية المختلفة للعمرة وعدم ظهور سوق سوداء وخاصة فيما يتعلق بالطلب المتزايد على السلع والخدمات التي يحتاج إليها الحجاج والمعتمرين؟ وفي حالة الإجابة على السؤال المطروح بالنفي فإنه ينبغي ضرورة صياغة نظرية مستقلة لاقتصاديات الحج والعمرة قد تقود العالم إلى فكر أوسع حول أليات وكيفية إدارة مثل هذه التجمعات واقتصاداتها. كما يطرح البحث تساؤلاً آخر وهو هل للسياحة الدينية تأثير إيجابي أم سلبي

على الاقتصاد السعودي وذلك في ضوء تحليل التكاليف والعائد الاقتصادي للسياحة الدينية بها ؟

ويهدف البحث:

الي بيان وتحليل الآثار الاقتصادية للسياحة الدينية في المملكة العربية السعودية (الحج والعمرة) خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٧) وذلك من خلال التعرف علي التطور الكمي للحجاج والمعتمرين وبيان البنود المختلفة للإنفاق علي الحج والعمرة ومقارنتها بالإيرادات والعائد الاقتصادي المحقق منها.

وينبني البحث علي فرضية أساسية:

مفادها " يوجد تزايد في أعداد الحجاج والمعتمرين عاماً بعد آخر بشكل مستمر بسبب زيادة معدل النمو السكاني وارتفاع مستوى المعيشة في الدول الإسلامية "

المنهجية البحثية:

يعتمد البحث علي منهج التحليل الوصفي والكمي من خلال تحليل البيانات المتاحة من قبل وزارة الحج والأوقاف السعودية، ومصلحة الإحصاءات العامة بوزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية (الكتاب الإحصائي السنوي)، وكذلك الهيئة العليا للسياحة - مركز ماس، بالإضافة الي الدراسات والتقارير المنشورة في هذا الشأن وذات الارتباط الوثيق بموضوع البحث.

خطة البحث :

ينقسم البحث الي أربعة أجزاء رئيسية وذلك علي النحو التالي:-

الجزء الأول : التطور الكمي للسياحة الدينية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٧).

الجزء الثاني: التكاليف والعائد الاقتصادي للسياحة الدينية في المملكة العربية السعودية.

الجزء الثالث: الآثار الاقتصادية للسياحة الدينية على الاقتصاد السعودي.

الجزء الرابع: نتائج وتوصيات البحث.

الجزء الأول : التطور الكمي للسياحة الدينية في السعودية خلال الفترة (١٩٩٠-

٢٠١٧).

أولاً : التطور الكمي للحجاج من خارج وداخل السعودية خلال الفترة (١٩٩٠-

٢٠١٧).

الحج فريضة سنوية، وهو فرض على كل مسلم مرة على الأقل في العمر إذا استطاع إليه سبيلاً. ومع تزايد أعداد المسلمين في العالم يزداد باستمرار عدد الأفراد الراغبين في

الحج، لذلك كان من الضروري تحديد عدد الراغبين في أداء فريضة الحج سنوياً. وتحديدًا لذلك قررت السلطات السعودية أن يكون عدد الحجاج من كل دولة محدوداً بحوالي ١٠% من عدد السكان وبنفس النسبة يتم تحديد عدد حجاج الداخل من السعوديين والمقيمين من خلال السماح لهم بالحج مرة كل خمس سنوات (١). ورغم التوسعات التي تقوم بتنفيذها حكومة المملكة حول المسجد الحرام لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الحجاج، إلا أن هناك بعض المشاكل المتعلقة بالازدحام والتكدس.

وتستقبل المملكة العربية السعودية سنوياً في موسم الحج أكثر من ٣ مليون شخص، ومع الزيادة المضطردة سنوياً في أعداد الحجاج تزداد الخدمات المقدمة من المملكة لمواكبة هذه الزيادة، وذلك في ضوء اللوائح الجديدة المتعلقة بإصدار التأشيرات للحجاج القادمين من خارج المملكة. ويختلف عدد الحجاج من عام لآخر، حيث تلعب الحروب دوراً هاماً في تراجع عدد الحجاج بالنسبة للدول أطراف الحروب، والدول المتأثرة بها، بجانب ذلك فإن اضطراب العلاقات بين بعض الدول الإسلامية قد يؤثر سلباً على تناقص أعداد الحجاج. وبصفة عامة فإن أعداد الحجاج تتجه إلى التزايد باستمرار، وذلك لعدة عوامل من أهمها ما يلي (٢):-

- زيادة معدلات النمو السكاني في الدول الإسلامية وبالتالي زيادة أعداد المسلمين على مستوى العالم، حيث يزيد عددهم عن ٢.٠٤ مليار نسمة بنسبة ٢٨.٥% من إجمالي سكان العالم البالغ نحو ٧.١٥ مليار نسمة.
- زيادة الوعي الديني بأهمية فريضة الحج.
- التطور التكنولوجي في وسائل النقل والمواصلات.
- زيادة الرغبة لدى كثير من المسلمين لتأدية فريضة الحج أكثر من مرة.
- نسبة كبيرة من العمال المسلمين يعملون بالمملكة العربية السعودية.
- زيادة الاهتمام مؤخراً بالحج الجماعي من قبل المؤسسات والشركات السياحية.
- تعميق أواصر الصداقة بين المملكة العربية السعودية وباقي دول العالم.
- ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة الدخل الفردي للمسلمين على مستوى العالم.

وتشير البيانات الواردة بالجدول رقم (١) إلى أن إجمالي عدد الحجاج (الخارج والداخل) في تزايد مستمر مع بعض درجات الاختلاف من عام لآخر، حيث زاد إجمالي عدد الحجاج من ١.٤٣٨ مليون حاج عام ١٩٩٠ إلى 2.352 مليون حاج عام 2017 بمتوسط زيادة قدرها حوالي 63.6%. حيث ارتفع عدد حجاج الخارج من ٠.٨٢٧.٢ مليون حاج عام ١٩٩٠ إلى ١.٧٥٢ مليون حاج عام 2017. وفيما يتعلق بنسبة الزيادة في أعداد حجاج الخارج، فقد بلغت حوالي 63.5%، وهي نسبة عالية بالمقارنة بحجاج الداخل خلال الفترة

المذكورة . كما زاد عدد حجاج الداخل من ٠.٦٥٦ مليون حاج عام ١٩٩٠ الى ٠.٧٧٥ مليون حاج عام ١٩٩٩ بمعدل زيادة بلغت حوالي 18.1% ثم تراجعت هذه النسبة بعد ذلك لتسجل معدلات منخفضة، حيث تراجع عدد حجاج الداخل ليصل الى نحو ٠.٥٩٢ مليون حاج عام ٢٠٠٧ بنسبة انخفاض بلغت حوالي ٢٣.٦% بالمقارنة بعام ١٩٩٩. ثم تزايدت مرة اخرى لتصل عام ٢٠١٤ الى نحو ٠.٩٧٠ مليون حاج بنسبة ارتفاع بلغت نحو ٢٥.٢% بالمقارنة بعام ١٩٩٩ . كما تراجع عدد حجاج الداخل ليصل الى نحو ٠.٦٠٠ مليون حاج عام ٢٠١٧ بنسبة انخفاض بلغت حوالي ٢٢.٦% بالمقارنة بعام ١٩٩٩ . وقد ترجع الزيادة أو الانخفاض في تعداد حجاج الداخل خلال تلك الفترة إلى زيادة أعداد الحجاج غير السعوديين والمقيمين بالمملكة لأغراض العمل وغيرها بجانب عدم استقرار ظروفهم الاقتصادية من عام لآخر. كما أن زيادة نصيب الحجاج من الداخل بنسب كبيرة يشير إلى تراجع الإنفاق نسبياً بالمقارنة بحجاج الخارج، كما أن ذلك يمثل عنصراً من عناصر الضغط المتزايد على المرافق الخدمية وبخاصة من الحجاج الذين قاموا بتأدية فريضة الحج لأكثر من مرة (٣) . هذا بجانب أن إحصائيات حجاج الداخل ليست على درجة من الدقة نتيجة زيادة أعداد الحجاج والمعتمرين في المشاعر المقدسة دون تصاريح حج رسمية (٤).

ويعتبر موسم الحج لعام ٢٠١٥ آخر موسم تخفض فيه المملكة العربية السعودية نسب الحجاج القادمين من الخارج بعد أن تم تقليصها لكل دولة بنسبة ٢٠% بسبب أشغال التوسعة في الحرم المكي وأماكن الشعائر. حيث بلغ إجمالي عدد الحجاج القادمين من الخارج في عام ٢٠١٥ نحو ١,٣٨٥ مليون حاج بنسبة انخفاض بلغت حوالي ٢٦.٣% بالمقارنة بعام ٢٠١٤ . كما انخفض عدد حجاج الخارج الى ١.٣٢٥ مليون حاج عام 2016 بنسبة انخفاض بلغت حوالي ٤.٣% بالمقارنة بعام ٢٠١٥، ثم تزايد عدد حجاج الخارج مرة أخرى ليصل عام ٢٠١٧ الى نحو ١.٧٥٢ مليون حاج بنسبة ارتفاع بلغت نحو ٢٦.٥% بالمقارنة بعام ٢٠١٥ . ومن المتوقع زيادة أعداد الحجاج والمعتمرين خلال السنوات القادمة نتيجة قيام المملكة العربية السعودية باتخاذ سلسلة من الإجراءات التطويرية في المرافق والبنى التحتية في كافة مناطق المشاعر المقدسة.

وبفرض أن تعداد حجاج الداخل يتزايد بمعدل ٢.٥% سنوياً وحجاج الخارج بحوالي ٣%، وكذلك تزايد معدل المعتمرين من الداخل بحوالي ٢.٥% والمعتمرين من الخارج بحوالي ٧%، لذلك من المتوقع أن يصل إجمالي عدد الحجاج في عام ٢٠٢٠ إلى أكثر من ٤ مليون حاج وحوالي ٦ مليون معتمر (٥). وهذه الزيادة تنعكس آثارها المباشرة على الاقتصاد السعودي سواء من ناحية زيادة الإنفاق أو زيادة الخدمات.

جدول رقم (١): بيان بأعداد الحجاج من الخارج والداخل خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٧)
(بالألف نسمة)

هجري	ميلادي	حجاج الخارج	حجاج الداخل	الإجمالي
١٤١١	١٩٩٠	٨٢٧٢٣٦	٦٥٦.٥٨	١٤٨٣٢٩٤
١٤١٢	١٩٩١	٧٢.١٠٢	٩.٨.٨٤	١٦٢٨١٨٦
١٤١٣	١٩٩٢	١.١٢١٤٠	١١.٠.٣٠٠	٢١١٢٤٤٠
١٤١٤	١٩٩٣	٩٩٢٨١٣	١.٤.٠٥٤	٢.٣٣٣٥٣
١٤١٥	١٩٩٤	٩٩٥٦١١	٨٣٩١٦٩	١٨٣٤٧٨٠
١٤١٦	١٩٩٥	١.٤٣٢٧٤	٧٣٨.٩٦	١٧٨١٣٧٠
١٤١٧	١٩٩٦	١.٨.٤٦٥	٧٨٤٧٦٩	١٨٦٥٢٣٤
١٤١٨	١٩٩٧	١١٦٨٥٩١	٧٧٤٣٦٠	١٩٤٢٩٥١
١٤١٩	١٩٩٨	١١٣٣٣٤٤	٦٩٩٧٧٠	١٨٣٣١١٤
١٤٢٠	١٩٩٩	١.٦٣٣٣٧	٧٧٥٢٦٨	١٨٣٨٦٠٥
١٤٢١	٢٠٠٠	١٢٦٧٥٥٥	٥٧١٥٩٩	١٨٣٩١٥٤
١٤٢٢	٢٠٠١	١٣٦٣٩٩٣	٥٤٩٣٧١	١٩١٣٣٦٤
١٤٢٣	٢٠٠٢	١٣٥٤١٨٤	٥٩.٥٧٦	١٩٤٤٧٦٠
١٤٢٤	٢٠٠٣	١٣١.١٢	٦١.١١٧	٢.٤١١٢٩
١٤٢٥	٢٠٠٤	١٤١٨٧.٦	٥٩٢٣٦٨	٢.١١.٧٤
١٤٢٦	٢٠٠٥	١٥٣٤٧٦٩	٦٢٩٧١٠	٢١٦٤٤٧٩
١٤٢٧	٢٠٠٦	١٥٥٧٤٤٧	٥٧٣١٤٧	٢١٣.٥٩٤
١٤٢٨	٢٠٠٧	١٥٦٩٨٢٤	٥٩٢١٦٧	٢١٦١٩٩١
١٤٢٩	٢٠٠٨	١٥٨٧٤٣٢	٥٩٤٦١٢	٢١٨٢.٤٤

٢١٨٨٧٤٠	٥٩٥٣٧٢	١٥٩٣٣٦٨	٢٠٠٩	١٤٣٠
٢٢٤٢٢٣٦	٦٢٤٣٨٤	١٦١٧٨٥٢	٢٠١٠	١٤٣١
٢٧٨٩٣٩٩	٩٨٩٧٩٨	١٧٩٩٦٠١	٢٠١١	١٤٣٢
٣١٦١٥٧٣	١٤٠٨٦٤١	١٧٥٢٩٣٢	٢٠١٢	١٤٣٣
٢٩٨١٦٥٧	١١٢٨٧٢٥	١٨٥٢٩٣٢	٢٠١٣	١٤٣٤
٢٨٥٠٤٠٢	٩٧٠٨٧١	١٨٧٩٥٣١	٢٠١٤	١٤٣٥
١٩٥٢٨١٧	٥٦٧٨٧٦	١٣٨٤٩٤١	٢٠١٥	١٤٣٦
١٨٦٢٩٠٩	٥٣٧٥٣٧	١٣٢٥٣٧٢	٢٠١٦	١٤٣٧
٢٣٥٢١٢٢	٦٠٠١٠٨	١٧٥٢٠١٤	٢٠١٧	١٤٣٨

المصدر : وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية- مصلحة الإحصاءات العامة – سنوات مختلفة

كما تختلف طريقة قدوم الحجاج للمملكة حسب وسائل النقل (جواً- بحراً- براً)، وكما هو معروف وحسب الإحصاءات فإن الحجاج يفضلون وسيلة النقل الجوي نظراً لما يتمتع به الحجاج من راحة نسبية وسرعة في الانتقال بالمقارنة بالوسائل الأخرى، كما يعتبر ذلك دليلاً على الارتفاع النسبي في متوسط معيشة الحجاج . وتشير الإحصاءات إلى أن نسبة الحجاج القادمين من الخارج عن طريق الجو بلغت نحو ٩٠% بالمقارنة بحوالي ٨.٦%، ١.٤% لكل من الحجاج القادمين عن طريق البر والبحر على الترتيب لعام ٢٠١٧، حيث يمثل هؤلاء الحجاج حوالي ١٧٧ جنسية من مختلف أقطار العالم. ويختلف عدد الحجاج حسب الجنسيات من عام لآخر طبقاً للظروف الاقتصادية السائدة في كل دولة، وكذلك درجة الاستقرار السياسي بها(٦).

وعلى سبيل المثال بلغ عدد الحجاج عام ٢٠٠٣ حوالي ٢.٤ مليون حاج، وقد تراجع العدد في العام التالي ٢٠٠٤ الى حوالي ٢.١ مليون حاج بسبب تعرض بعض الدول الإسلامية الى كارثة (تسونامي) الناجمة عن الزلزال الذي ضرب جزيرة سومطرة الأندونيسية وخلفت هذه الكوارث أكثر من ١٥٠ ألف قتيل في عدد من هذه الدول. وعلى الرغم من هذه الكارثة، إلا أن أعلى نسبة من الحجاج كانت من اندونيسيا عام ٢٠٠٦ حيث بلغ عددهم ١٥٠ ألف حاج، وقد تزايد عدد حجاج اندونيسيا عام ٢٠٠٧ الى نحو ٢٢٧ ألف حاج.

كما يشكل حجاج باكستان ثاني أعلى نسبة من بين الحجاج، حيث بلغ عددهم حوالي ١٣١ ألف حاج (٧). وتشير البيانات إلى أن أكبر نسبة من الحجاج القادمين من الخارج تتمثل في كل من اندونيسيا وباكستان ومصر وتركيا وإيران ونيجيريا واليمن، وهي دول إسلامية مكتظة بالسكان وذات مستوى معيشي متوسط، وهو الأمر الذي يحد من مستوى إنفاق هؤلاء الحجاج، وبالتالي يؤثر في إجمالي إنفاق الحجاج بصفة عامة.

ثانياً : التطور الكمي للمعتمرين من خارج المملكة العربية السعودية.

بالطبع ليست هناك أيام محددة لأداء العمرة ويمكن أدائها في أي يوم من العام، حيث يسمح للمعتمرين بدخول المملكة ثمانية أشهر قمرية كاملة من صفر وحتى نهاية رمضان (مارس- اكتوبر) من كل عام، وتسمى هذه الفترة بمواسم العمرة، وفي أثناء الشهور الأربعة الأولى من مواسم العمرة يبقى تدفق المعتمرين أقل نسبياً ويزداد عدد المعتمرين من جميع الدول الإسلامية بشكل كبير خلال شهري شعبان ورمضان (سبتمبر واکتوبر).

١- تطور أعداد المعتمرين من خارج المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٧).

تشير الإحصائيات الرسمية الصادرة من مصلحة الإحصاءات العامة السعودية إلى وجود زيادة سنوية من عام لآخر في أعداد المعتمرين القادمين من خارج المملكة كما يتضح من الجدول رقم (٢) الذي يوضح تطور أعداد المعتمرين خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٧). حيث بلغ عدد المعتمرين عام ٢٠١٧ حوالي ٢.٦٩٨ مليون معتمراً مقارنة بعددهم عام ٢٠٠٤ والذي بلغ نحو ٢.١٦٠ مليون معتمراً، أي بزيادة قدرها ٢٤.٩%، ويعتبر هذا العدد ضئيل إذا ما قورن بأعداد السائحين في البلدان الأخرى وخاصة إذا ما لوحظ أن المتوسط الشهري يكون في حدود ٣٣٧.٢٥ ألف معتمر فقط في حالة توزيع هذا العدد على ثمانية أشهر. ويتوزع المعتمرين على أشهر السنة لعام ٢٠١٧ يلاحظ أن شهر رمضان استحوذ على حوالي ٣٣.٥% من المعتمرين يليه شهر شعبان بنسبة ٢١.٣% ثم رجب بنسبة ١٤.٣% ثم جماد الثاني بنسبة ١٢.٣% وبقية الأشهر أقل من ١٠%، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٣).

وكما هو معلوم فإن المعتمرين يأتون براً أو بحراً أو جواً إلى منافذ المملكة المختلفة. وتشكل نسبة القادمين براً إلى المملكة حوالي ٢٠% وفي نفس الوقت يستخدم أغلبهم وسيلة النقل التي أتوا بها من خارج المملكة في تنقلاتهم داخل المملكة. ويأتي المعتمرين أساساً لزيارة مكة المكرمة حيث يؤدون العمرة بها ثم يقومون بزيارة قبر الرسول صلى الله عليه وسلم والصلاة في المسجد النبوي بالمدينة المنورة. وقد سمح نظام العمرة الجديد للمعتمرين

بزيارة مدن أخرى غير مكة المكرمة والمدينة المنورة بعد إجراء الترتيبات النظامية. وهذا النظام الجديد يؤدي الى زيادة الإنفاق من جانب المعتمر واطاحة الفرصة للتعرف على المناطق السياحية المختلفة في المملكة (٨).

جدول رقم (٢): تطور أعداد المعتمرين من خارج المملكة خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٧) (بالألف نسمة)

عدد المعتمرين	السنة	عدد المعتمرين	السنة
2160261	٢٠٠٤	٥٣٠٠١٧	١٩٩٠
2254366	٢٠٠٥	٦٦٩٨٩٦	١٩٩١
٢٢٨٣٤٩١	٢٠٠٦	369901	١٩٩٢
٢٤٦٨٧٥٤	٢٠٠٧	866148	١٩٩٣
٢٥١٣٤٧٢	٢٠٠٨	٩89679	١٩٩٤
٢٥٣٤٨٩٢	٢٠٠٩	1117982	١٩٩٥
٢٥٤٣٥٤٧	٢٠١٠	1077546	١٩٩٦
٢٦٣١٢٩٥	٢٠١١	1271915	١٩٩٧
٢٥٨٧٤٣٢	٢٠١٢	1270877	١٩٩٨
٢٤٧٤١٣٦	٢٠١٣	1328635	١٩٩٩
٢٦٥٩٧٤٩	٢٠١٤	1458683	٢٠٠٠
٢٦٨٤٧٥٢	٢٠١٥	1601051	٢٠٠١
٢٦٩١٢٤٥	٢٠١٦	1763348	٢٠٠٢
٢٦٩٨٣٢٤	٢٠١٧	1818480	٢٠٠٣

المصدر: الهيئة العليا للسياحة - مركز ماس-سنوات مختلفة

جدول رقم (٣): توزيع المعتمرين القادمين من الخارج لعام ٢٠١٧ حسب الأشهر (بالألف نسمة)

الشهر	عدد المعتمرين	%	الشهر	عدد المعتمرين	%
صفر	٢٣٥٦٦	٠.٨٧	جماد ثاني	٣٣١٧٩٠	١٢.٣٠
ربيع الأول	٩٩٠٢٨	٣.٦٧	رجب	٣٨٤٨٢٥	١٤.٢٦
ربيع الثاني	١٥٣٩٥٤	٥.٧١	شعبان	٥٧٣٧٢٨	٢١.٢٦
جماد أول	٢٢٦١٠٧	٨.٣٨	رمضان	٩٠٥٣٢٦	٣٣.٥٥
المجموع				٢٦٩٨٣٢٤	100

المصدر : الهيئة العليا للسياحة - مركز ماس

٢- متوسط توزيع المعتمرين حسب الجنسية وشهور العمرة لعام ٢٠١٧ .

من ناحية متوسط توزيع عدد المعتمرين وفقاً للجنسية خلال عام ٢٠١٧، فقد جاءت الجنسية المصرية في الترتيب الأول بنسبة ٣٦.٢% (٩٧٦.٧٩٣ معتمراً) تليها إيران بنسبة ١٢.٧% ثم باكستان بنسبة ١٠.٢% وبنسب متقاربة للجنسيات الأردنية والسورية والسودانية (٤.٨%، ٤.٦%، ٤.٥% على الترتيب). بجانب ذلك وكما يتضح من الجدول (٤) فإن حوالي ٥٥.٢% من المعتمرين سنوياً يأتون إلى المملكة خلال شهري شعبان (سبتمبر) ورمضان (أكتوبر)، في حين تمثل نسبة المعتمرين خلال الشهور الستة الأولى حوالي ٤٤.٨%. وجدير بالذكر أن الإجراءات والضوابط والتنظيمات الجديدة التي تم إقرارها مؤخراً بشأن تنظيم العمرة من قبل الشركات السياحية، أدت إلى زيادة عدد المعتمرين القادمين مع شركات سياحية بنسبة ٩١.٢%، في حين شكلت باقي النسبة حضوراً مستقلاً بدون شركات، وقد ترتفع هذه النسبة أو تنخفض حسب كل جنسية وتوجهاتها المختلفة (٩).

جدول رقم (٤): متوسط توزيع المعتمرين حسب الجنسية وشهور العمرة خلال عام ٢٠١٧

الدول	صفر	ربيع أول	ربيع ثاني	جماد أول	جماد ثاني	رجب	شعبان	رمضان	إجمالي
مصر	١٧.٨%	٢٤.٩%	٢٩.٦%	٣٧.٧%	٣٣.٤%	٤١.٣%	٤٨.٥%	٥٦.٨%	٣٦.٢%

١٢.٧ %	٢١.٤ %	٢٦.٨ %	٢٤.٥ %	١٨.٣ %	%٧.٨	%٠.٩	%١.٨	%٠.١	إيران
١٠.٢ %	١١.٨ %	%٧.١	%٨.٩	%٧.١	%٩.٦	١٨.٩ %	١٤.٥ %	%٣.٦	باكستان
%٤.٦	%٦.٥	%٧.٢	%٥.١	%٦.٤	%٤.٣	%٩.١	%٥.٤	%٢.٠	سوريا
%٤.٨	%٧.٠	%٤.٠	%٢.٧	%١.٧	%٤.٩	%٣.١	%٠.٤	%٠.٣	الأردن
%4.5	%5.8	%2.7	%5	%7.3	%1.5	%0.7	%0.5	%0.6	السودان
%3.1	%5.3	%1.5	%1.3	%1.6	%2.1	%3.5	%1.7	%1.8	اليمن
%2.8	%3.9	%2.8	%2.6	%0.3	%0.3	%0.8	%8.3	%1.3	الجزائر
%2.6	%1.0	%1.8	%1.4	%4.6	%2.2	%5.2	%25	%63.2	ماليزيا
%2.0	%2.3	%1.8	%1.5	%1.3	%1.7	%3.5	%4.7	%1.1	الهند
%1.8	%2.8	%1.3	%1.0	%0.9	%0.9	%1.1	%0.85	%1.2	نيجيريا
%1.6	%1.4	%1.4	%2.9	%0.4	%4.1	%0.5	%0.3	%0.3	فلسطين
%1.2	%1.7	%0.8	%9.0	%1.5	%1.1	%1.3	%0.0	%0.1	ليبيا
%1.1	%0.7	%2.0	%1.2	%0.9	%0.7	%1.4	%1.7	%0.0	تركيا
%1.1	%0.9	%0.9	%0.8	%1.2	%1.2	%6	%1.7	%2.1	اندونيسيا
%1.1	%1.5	%1.1	%0.6	%0.2	%0.2	%0.5	%3.3	%0.7	تونس
%1.1	%1.4	%1.6	%0.2	%0.2	%0.5	%0.8	%0.4	%1.6	المغرب
%0.9	%0.6	%0.5	%0.5	%0.9	%2.9	%3.8	%0.7	%0.2	بريطانيا
%0.6	%0.4	%0.5	%0.6	%0.6	%0.9	%1.6	%2.6	%0.3	بنجلاديش

سنغافورا	3.5%	7.7%	0.4%	0.2%	0.5%	0.1%	0.1%	0.2%	0.6%
إثيوبيا	0.0%	0.0%	0.1%	0.0%	0.0%	0.3%	0.6%	0.9%	0.6%
جنوب أفريقيا	3.8%	0.7%	2.9%	0.2%	0.4%	0.5%	0.2%	0.3%	0.4%
دول أخرى	9.3%	4.6%	6.3%	5.3%	2%	2.3%	1.8%	3.5%	3.1%
الإجمالي	60.0%	38.0%	5.0%	8.1%	12.5%	14.3%	21.0%	33.7%	100%

المصدر: مركز ماس - الراصد السياحي - الهيئة العليا للسياحة

ويوضح الجدول رقم (٥) أن هناك زيادة في عدد المعتمرين من مصر خلال الفترة من عام ١٩٩٥ حتى عام ٢٠١٧ حيث بلغ عدد المعتمرين عام ١٩٩٥ نحو 276544 معتمراً ثم تزايد العدد ليصل الى نحو ٩٧٦٧٩٣ معتمراً عام ٢٠١٧ بنسبة زيادة قدرها نحو ٢٥٣% . كما تزايد عدد الشركات والوكلاء المنفذين من ٢٧٤ شركة عام ١٩٩٥ الى ٨٧٣ شركة عام ٢٠١٧ بمعدل زيادة بلغت نحو ٢١٨.٦% خلال تلك الفترة. وقد شكلت وسيلة السفر بالبوأخر للمعتمرين من مصر حوالي ٦١.١%، والطيران حوالي ٢٦.٣%، والنقل البري حوالي ١٢.٦% من إجمالي وسائل نقل المعتمرين من مصر.

جدول رقم (٥): أعداد المعتمرين من مصر خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٧) حسب وسيلة

السفر

السنة	طيران	بوأخر	بري	إجمالي المعتمرين	عدد الشركات (وكلاء ومنفذين)
1995	43156	199229	34159	276544	274
1996	67895	135504	68726	272125	429
1997	67216	79235	57521	203972	456
1998	79647	167179	71767	318593	520
1999	75383	259401	63410	398194	560

597	316857	52107	199570	65180	2000
588	596020	94482	397866	103672	2001
292	657158	65476	508382	83300	2002
750	520000	102329	304786	112885	2003
773	667236	59395	503745	104096	2004
776	575951	72849	351814	151288	2005
٧٨١	٦٧٤٦٩١	٨٥.١٢	٤١٢٢٣٦	١٧٧٤٤٣	٢٠٠٦
٧٩٧	٦٩٥٨٣٢	٨٧٦٧٤	٤٢٥١٥٣	١٨٣.٠٥	٢٠٠٧
٨٠٢	٦٩٦٤١٦	٨٦٥٦٩	٤٢٧٢١٣	١٨٢٦٣٤	٢٠٠٨
٨٠٤	٦٩٧٥٨٢	٨٧٢٦١	٤٢٨١٣١	١٨٢١٩٠	٢٠٠٩
٨١٢	٦٩٨١٤٣	٨٨٦٥٣	٤٢٩٢١٧	١٨٠٢٧٣	٢٠١٠
٨١٦	٦٨٦٩٣٢	٧٦٥٨٢	٤٢٤٦٩٨	١٨٥٦٥٢	٢٠١١
٨٢٢	٦٨٨٦٢٩	٨١٢٥٦	٤٢٢٦٧٥	١٨٤٦٩٨	٢٠١٢
٨١٨	٧٠٢٩٥٥	٨٧١٤٥	٤٢٨١٥٦	١٨٧٦٥٤	٢٠١٣
٨٢١	٦٨١٧٨٥	٩٠٢١٥	٣٩٨٩١٢	١٩٢٦٥٨	٢٠١٤
٨٢٣	٦٩٤٢٢٤	٨٨٢٦٩	٤٠٧٥٢٨	١٩٨٤٢٧	٢٠١٥
٨٦١	٧٨٤٢٤٣	٩٨٨١٤	٤٧٩١٧٤	٢٠٦٢٥٥	٢٠١٦
٨٧٣	٩٧٦٧٩٣	١٢٣.٧٥	٥٩٦٨٢٢	٢٥٦٨٩٦	٢٠١٧

المصدر: وزارة السياحة المصرية، الإدارة العامة للسياحة الدينية

٣- توزيع المعتمرين من خارج المملكة حسب وسيلة النقل خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٧).

تختلف طريقة قدوم المعتمرين للمملكة حسب وسائل النقل الجوية والبحرية والبرية، حيث تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (٦) خلال الفترة من ٢٠١٧-٢٠٠٤ إلى ارتفاع

نسبة المعتمرين القادمين بطريق الجو من نحو ٦٦.٧% عام ٢٠٠٤ الى نحو ٦٨% عام ٢٠١٧، في حين تراجع نسبة القادمين بطريق البر من نحو ٢٦.٧% عام ٢٠٠٤ الى نحو ١٦.٨% عام ٢٠١٧، بينما تزايدت نسبة القادمين بحراً من نحو ٦.٦% عام ٢٠٠٤ الى نحو ١٥.٢% عام ٢٠١٧، ويرجع السبب في تراجع نسبة المعتمرين المسافرين بحراً خلال السنوات السابقة حتى عام ٢٠١٢ الى حادث غرق العبارة " السلام ٩٧ " عام ٢٠٠٦ في البحر الأحمر، الأمر الذي أدى الى احجام البعض من المصريين بصفة خاصة من السفر عن طريق البحر وخاصة أن الجنسية المصرية تأتي في الترتيب الأول من بين تعداد المعتمرين الكلي. وتختلف هذه النسب بالنسبة للمعتمرين من داخل الدولة الواحدة، حيث يتبين أن حوالي ٥٠% من معتمرين دول الخليج يستخدمون طريق الجو وباقي النسبة تأتي عن طريق البر، أما المعتمرون من دول المغرب العربي بطريق الجو فتصل نسبتهم إلى حوالي ٩٠%(١٠).

جدول رقم (٦): توزيع المعتمرين حسب طريقة النقل من خارج المملكة خلال الفترة

(٢٠١٧-٢٠٠٤)

الفترة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
الجو	٦٦.٧	٧٤	٦٨	٦٤.٩	٧١.٧	٧٠.٠	٦٩.٧	٧٢.٥	٧٣.٩	٦٨.٢	٦٦.٤	٦١.٧	٦٨.١	٦٨.٠
البر	٢٦.٧	١٧.٨	٢١.٥	٢٠.٨	١٥.٧	١٨.٧	١٩.٤	٢٠.٢	١٩.٨	١٨.٥	١٩.٤	١٤.٩	١٧.٣	١٦.٨
البحر	٦.٦	٨.٢	٥١.٠	١٤.٣	١٢.٦	١١.٣	١٠.٩	٧.٣	٦.٣	١٣.٣	١٤.٢	١٣.٤	١٤.٦	١٥.٢
مجموع	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

المصدر : الهيئة العليا للسياحة- مركز ماس- السعودية- سنوات مختلفة

٤- توزيع المعتمرين القادمين من خارج المملكة حسب درجة السكن لعام ٢٠١٧.

يلاحظ من خلال توزيع المعتمرين على المساكن أن هناك تفاوت في المستويات السكنية ما بين السكن الفاخر ودرجة أولى ودرجة قياسية واقتصادية بجانب الدرجة الشعبية الرخيصة، حيث يتفق ملاك المساكن في مكة والمدينة أثناء موسم العمرة أو الحج على سياسة تسعير موسمية حسب درجة المسكن. ويوضح الجدول رقم (٧) توزيع المعتمرين حسب السكن، في حين يوضح الجدول رقم (٨) أجور السكن بالنسبة للفرد الواحد في الليلة الواحدة حسب الأسعار السائدة عام ٢٠١٧.

جدول رقم (٧): توزيع المعتمرين القادمين من الخارج حسب درجة السكن عام ٢٠١٧

المواسم	فاخر	درجة أولى	درجة قياسية	درجة سياحية	درجة شعبية	الإجمالي
موسم الذروة	45.024	١٣٤.٨٤٧	180.099	225.125	315.399	٩٠٠.٤٩٤

1.495.714	523.728	373.928	299.143	٢٢٤.١٣٠	٧٤.٧٨٥	وسط الموسم
302.116	105.966	75.528	60.424	45.09٢	١٥.١٠٦	خارج الذروة
٢.٦٩٨.٣٢٤	945.093	674.581	539.666	404.069	134.915	الإجمالي

المصدر: الهيئة العليا للسياحة- مركز ماس- السعودية

جدول رقم (٨): أجور السكن للفرد الواحد في الليلة حسب الأسعار السائدة عام ٢٠١٧

(بالريال السعودي)

مواسم العمرة			نوع السكن
ذروة	متوسط	منخفض	
400	200	100	فاخر
300	150	80	درجة أولى
200	100	60	قياسي
60	45	40	اقتصادي
35	25	25	شعبي رخيص

المصدر: مركز ماس - الراصد السياحي - الهيئة العليا للسياحة- السعودية

٥- توزيع المعتمرين حسب الدخل الشهري لعام ٢٠١٧.

تختلف دخول الأفراد القادمين لأداء العمرة حسب الظروف الاقتصادية السائدة في بلدانهم المختلفة وحسب الأنظمة الاقتصادية المتبعة في هذه الدول. فهناك دول يحصل الأفراد فيها على مستويات دخول عالية ودول أخرى متوسطة الدخل وثالثة منخفضة الدخل، لذلك تختلف مستويات إنفاق المعتمرين حسب مستويات دخولهم الشهرية. ويوضح الجدول رقم (٩) متوسط الدخل الشهري للمعتمرين معادل بالريال السعودي عام ٢٠١٧، حيث جاءت نسبة المعتمرين الذين يحصلون على دخل يعادل أقل من ١٠٠٠ ريال سعودي شهرياً في الترتيب الأول بنسبة (٣٩.١%)، يليها الذين يحصلون على دخل ما بين ١٠٠٠-٢٠٠٠ ريال بنسبة (٢٩.٦%)، ثم الفئة الداخلية ما بين ٢٠٠٠-٣٠٠٠ ريال بنسبة (١٣.٤%) ثم الفئة

الداخلية ما بين ٣٠٠٠-٤٠٠٠ ريال بنسبة (٧.١%) وهكذا إلى أن تصل إلى أقل نسبة وهي الفئة الداخلية التي يزيد دخلها عن ٨٠٠٠ ريال وتمثل حوالي ١.٩%.

جدول رقم (٩): متوسط الدخل الشهري للمعتمدين معادل بالريال السعودي لعام ٢٠١٧

الدخل الشهري بالريال السعودي	%	الدخل الشهري بالريال السعودي	%
أقل من ١٠٠٠	٣٩.١	٤٠٠١-٥٠٠٠	٥.٣
١٠٠١-٢٠٠٠	٢٩.٦	٥٠٠١-٦٠٠٠	٥.٧
٢٠٠١-٣٠٠٠	١٣.٤	٦٠٠١-٧٠٠٠	٣.٢
٣٠٠١-٤٠٠٠	٧.١	أكثر من ٨٠٠٠	١.٩
المجموع	١٠٠		

المصدر : مركز ماس - الهيئة العليا للسياحة- السعودية

الجزء الثاني : التكاليف والعائد الاقتصادي للسياحة الدينية في المملكة العربية السعودية.

أولاً : الإنفاق الشخصي على الحج ومجالاته المختلفة.

تتنوع أوجه إنفاق الحجاج التي يتم إنفاقها داخل المملكة العربية السعودية حسب طبيعة الخدمات المقدمة، لذلك يمكن تقسيم المبالغ التي ينفقها الحجاج على النحو التالي (١١):-

١. الإنفاق على رسم الدخول أو الحصول على التأشيرة، وهي مبالغ يدفعها الحجاج للحصول على تأشيرة الحج وتختلف من دولة إلى أخرى حسب طبيعة النظام الاقتصادي السائد في الدولة.

٢. الإنفاق على المطوفين، وهي مبالغ يدفعها الحجاج للمطوفين باعتبارهم وكلاء معتمدون في المملكة، وتقع على عاتقهم مسؤولية خدمة الحجاج؛ مثل نقل الحجاج

- من المطارات والموانئ البحرية إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة ومنطقة منى والعودة بهم وتزويدهم بالخيام في منى. كما يعتبر المطوفين كفلاء الحجاج، لذلك عليهم الاعتناء بهم وتقديم الرعاية لهم طوال فترة بقائهم بالمملكة، ومقابل هذه الخدمات يدفع الحاج مبلغ يقدر بحوالي ٥٠٠ ريال سعودي لخدمات المطوفين.
٣. الإنفاق على النقل الداخلي، ويشمل أجور نقل الحجاج من المطارات والموانئ البحرية إلى المشاعر المقدسة والعودة بهم، وتصل تكلفة هذه الخدمة إلى ٦٠٠ ريال سعودي لكل حاج. أما تكلفة انتقال الحجاج إلى داخل المملكة فتكون على حسابهم الخاص وتصل في المتوسط إلى حوالي ٥٠ ريال سعودي يومياً.
٤. الإنفاق على المأكل والمشرب، حيث يشكل نسبة هامة من إنفاق الحجاج في المملكة، ويختلف باختلاف جنسية الحجاج ومستويات دخولهم، حيث يرتفع الإنفاق على المأكل والمشرب بين حجاج الدول العربية والإفريقية بالمقارنة بنظرائهم من باقي الجنسيات الأخرى وتشير الإحصاءات الميدانية إلى أن ١٨% من الحجاج يصل إنفاقهم اليومي على المأكل والمشرب حوالي ٧٥ ريال، بينما ٣٠% منهم يصل إنفاقهم اليومي حوالي ٤٥ ريال، في حين أن النسبة الباقية وتشكل ٥٢% تتفق حوالي ٢٥ ريال، وبناء على ذلك يكون متوسط إنفاق الحاج حوالي ٤٨ ريال يومياً (١٢).
٥. الإنفاق على المسكن، حيث يختلف إنفاق الحجاج القادمين من الخارج على السكن حسب نوعية السكن، ومدى قربه أو بعده من المشاعر المقدسة وكذلك عما إذا كان المسكن فندقي أو خاص. ولتقدير الأثر الاقتصادي للسكن المتوفر في مكة المكرمة والمدينة المنورة، تم تقسيمه كما سبق ذكره في حالة العمرة إلى سكن فاخر، درجة أولى، درجة قياسية، درجة اقتصادية، ودرجة شعبية (رخيصة)، حيث تشير بيانات الجدول رقم (١٠) إلى أن حوالي ٤٠% من الحجاج القادمين من الخارج يسكنون في المساكن الرخيصة، يليها السكن الاقتصادي بنسبة ٢٥% من الحجاج، ثم السكن القياسي بنسبة ٢٠% من الحجاج، في حين أن الحجاج الذين يسكنون في الدرجة الأولى والسكن الفاخر يمثلون حوالي ١٥%. وبشكل عام يستحوذ قطاع الفنادق والإسكان على نحو ٤٠% من إيرادات الحج.
٦. الإنفاق على الخيام في منى، حيث يدفع الحاج مبلغ ٢٥٠ ريال سعودي إيجار للخيمة، مقابل بقاء الحاج ٣-٤ أيام في منطقة منى كجزء من مناسك الحج.
٧. الإنفاق على الهدى والفدية (الأضحية)، حيث أن ذلك جزء من مناسك الحج من خلال قيام الحجاج بذبح الأضحية أو التبرع بالمال بما يعادل قيمة الأضحية، وفي

هذه الحالة تفضل الشاة، والتي بلغ سعرها حوالي ٥٠٠ ريال سعودي، وبالرغم من عدم وجود معلومات دقيقة لهذا النوع من الإنفاق، إلا أنه يقدر بحوالي ١٠.٨% من متوسط إجمالي نفقات الحاج.

٨. الإنفاق على شراء الهدايا، وذلك بغرض الاستخدام الشخصي أو الإهداء للأهل والأصدقاء، وقد تم تقدير هذا النوع من الإنفاق بحوالي ٧٧٠ ريال سعودي، أي بمعدل يصل الى حوالي ١٦.٥% من متوسط إجمالي نفقات الحاج.

جدول رقم (١٠) : توزيع الحجاج من الخارج حسب درجات السكن لعام ٢٠١٧

نوع المسكن	%	عدد الحجاج
سكن فاخر	٥%	٨٧.٦٠٠
درجة أولى	١٠%	١٧٥.٢٠٢
درجة قياسية	٢٠%	٣٥٠.٤٠٣
درجة اقتصادية	٢٥%	٤٣٨.٠٠٤
درجة شعبية (رخيصة)	٤٠%	٧٠٠.٨٠٥
الإجمالي	١٠٠%	١.٧٥٢.٠١٤

المصدر : الكتاب الإحصائي السنوي- مصلحة الإحصاءات العامة، السعودية
ويوضح الجدول رقم(١١) متوسط إجمالي إنفاق الحاج لمدة ٢١ يوم باستثناء بعض المصروفات الأخرى مثل تكاليف السفر من وإلى المملكة العربية السعودية، وكذلك رسوم الحصول على التأشيرة، كما تختلف هذه التكاليف نسبياً من فرد إلى آخر ومن فئات الحجاج العاديين إلى حجاج السياحة، أو ما يسمى (الحملات الجماعية). وجدير بالذكر أن حوالي ١٠% من الحجاج يأتون في شكل حملات جماعية (الحج السياحي)، ويبلغ متوسط تكلفة الحملة حوالي ٢٥ ألف ريال سعودي(١٣).

جدول رقم (١١) : متوسط إجمالي إنفاق الحاج لمدة ٢١ يوم لعام ٢٠١٧

بيان	المبلغ بالريال السعودي	%
رسوم خدمات الطوائف	٥٠٠	٩.٧
أجور النقل (٥٠ ريال في اليوم)	١٠٥٠	٢٠.٥
أجور السكن (٥٠ ريال في اليوم)	١٠٥٠	٢٠.٥
أجور الخيمة بالمشاعر المقدسة	٢٥٠	٤.٩
النفقات الشخصية على المأكل والمشرب (٤٨ ريال في اليوم)	١٠٠٨	١٩.٧
الإنفاق على شراء الهدايا	٧٧٠	١٥.٠
نفقات الحاج على الهدى والفدية (الأضحية)	٥٠٠	٩.٧
الإجمالي	٥١٢٨	%١٠٠

المصدر : الكتاب الإحصائي السنوي- مصلحة الإحصاءات العامة، السعودية
ويتضح مما سبق أن تقدير الإنفاق سواء على مستوى الحاج في المتوسط أو على أساس الإنفاق الكلي يتجه إلى الزيادة المستمرة، حيث شملت هذه الزيادة كل عناصر الإنفاق بجانب تغير نمط الأنصبة النسبية لبنود الإنفاق المختلفة من عام إلى آخر.

ومن خلال النظر إلى التركيب الهيكلي لبند الإنفاق الكلي، نجد أن أهم بنود الإنفاق هو بند السكن والنقل بنسبة ٢٠.٥% لكل منهما يليه بند النفقات الشخصية بنسبة ١٩.٧%، ثم الإنفاق على الهدايا بنسبة ١٥.٠%، ثم الإنفاق على الأضحية بنسبة ٩.٧%، وأخيراً خدمات الطوائف والخيام بالمشاعر المقدسة بنسبة ٩.٧%، ٤.٩% على الترتيب. وبدون شك أن النفقات الشخصية تنعكس بالضرورة على الإنفاق المحلي السعودي مما يشكل إضافة إلى عناصر أسواق السلع والخدمات في الاقتصاد السعودي، حيث أن زيادة هذه النفقات يؤدي إلى اتساع حجم السوق نتيجة زيادة الطلب الفعال على المنتجات وبالتالي يؤدي إلى زيادة معدلات مستوى النشاط الاقتصادي.

ثانياً : الإنفاق الحكومي على خدمات الحج.

يشترك في عملية الإنفاق على الخدمات والمشروعات العديد من الجهات، مثل وزارة المواصلات والصحة والحج وأمانة العاصمة ومشروعات تطوير منى ومصلحة المياه وغيرها. حيث تخصص كل وزارة أو هيئة من ميزانيتها السنوية بنداً للإنفاق على خدمات أو مشروعات الحج (١٤).

وتتنوع الخدمات من حيث الإنفاق، فهناك خدمات وقتية ينتهي الإنفاق عليها بانتهاء الخدمة، ويزيد مقدار هذا الإنفاق أو يستقر أو ينخفض، حسب الحاجة إلى هذه الخدمة (مثل شراء معدات مكافحة الحرائق، سيارات طبية، وغيرها). وهناك خدمات مستمرة، يتوقف مقدار الإنفاق عليها حسب الحاجة إلى هذه الخدمات وما تستوجب من إنفاق مثل (الصيانة والتشغيل والإصلاح). وهناك خدمات في مواسم وسنوات معينة، يستلزم الإنفاق عليها لتنفيذها في تلك المواسم والسنوات (كإنشاء الطرق والجسور والإنفاق والمراكز الطبية). ويتوقف الإنفاق على هذه المشاريع بانتهائها، ولا ينفق عليها بعد ذلك إلا للصيانة والتشغيل. وهناك خدمات مستجدة، يستلزم تنفيذها إنفاقات جديدة، وتظهر الحاجة إلى مثل هذه الخدمات حسب المشاهدات والدراسات لمواسم الحج. كما أن هناك خدمات تستلزم إنفاقات متكررة في كل موسم (مثل الرواتب والمكافآت). كما أن هناك خدمات عديدة، وفي مجالات مختلفة من قبل القطاع الخاص تستلزم إنفاقات عديدة ومستمرة، مثل (الإسكان، المواد الغذائية). وعموماً يمكن تقسيم الإنفاق إلى ثلاثة أنواع (١٥): إنفاق على الخدمات، إنفاق على الإنشاءات، وإنفاق على الرواتب والأجور والمكافآت.

١- الإنفاق على الخدمات:-

قد يكون هذا الإنفاق بعائد أو بدون عائد، فالإنفاق الحكومي على الخدمات غالباً ما يكون بدون عائد، نظراً لأن الدولة تنظر إلى خدمات الحج كخدمات واجبة عليها اقتضاها وجود

الأماكن والمشاعر المقدسة في أراضيها . لذا تقوم الدولة بتوفير سبل النقل المتنوعة ووسائل الرعاية المختلفة، وسبل العلاج والوقاية، وتأمين المياه والكهرباء والصرف الصحي . بالإضافة إلى أنها تهتم بتوفير السلع المختلفة، خاصة المواد الغذائية، وغير ذلك من الخدمات التي يحتاج إليها الحجاج . أما الخدمات بعائد فهي محدودة، بالإضافة إلى أنها توكل من قبل الدولة إلى أفراد من المواطنين، حتى يأتي عائدها عليهم، وهذه تعتبر خدمات غير مباشرة من الدولة للمواطنين . وتتمثل هذه الخدمات فيما يقوم به المواطنين من أعمال التجارة وتوفير المواد الأساسية (مثل الخبز والأطعمة والماء والسلع الأخرى) وأعمال الطوافة والإرشاد وخدمات النقل والإسكان وما شابه ذلك.

٢- الإنفاق على الإنشاءات: ويشمل الإنفاق على:-

أ- إنشاءات دائمة (مثل الطرق، والإنفاق، والجسور، وخزانات المياه، والمطارات، والموانئ، والمراكز الصحية، والمستشفيات، ومحطات الحافلات، ومراكز بعض الخدمات، وأماكن التخميم). فهذه كلها إلى جانب أنها إنشاءات دائمة، فإنها تحتاج إلى إنفاقات على أعمال الصيانة المستمرة، مما يستوجب من الدولة ضرورة تخصيص ميزانيات للإنفاق على صيانة هذه المرافق الحيوية لخدمة الحجاج.

ب- إنشاءات وقائية: تقام قبل موسم الحج بفترة قصيرة وتزال بعد موسم الحج وغالباً ما تكون عبارة عن أبنية سابقة التجهيز أو خيام أو وحدات متنقلة. وهذه كلها غالباً ما يكون الإنفاق عليها يتطلب إما إهلاكها بعد موسم الحج وهذا الإهلاك يستلزم إنفاقاً أيضاً، أو تخزينها لموسم آخر، وهذا يتطلب إنفاقاً على النقل، وعلى الإصلاح والتركييب، بالإضافة إلى أن هذه الإنشاءات المؤقتة تتطلب إنفاقات جارية على ما تحتاج إليه من إمدادات كهربائية ومياه صرف ومواد تشغيل أخرى، خاصة إذا ما تغيرت أماكنها.

٣- الإنفاق على الرواتب والأجور والمكافآت:

وهي المرتبات والأجور والمكافآت، التي يمكن أن تنقسم إلى مرتبات ثابتة ومرتبات إضافية ومكافآت مقطوعة. فهناك عدد من العاملين في كثير من المصالح والوزارات مهمتهم العمل من أجل الحج، مثل وكالة وزارة الحج والأوقاف لشئون الحج وما يتبعها من إدارات، ومركز أبحاث الحج، وقوة الحج والمواسم، ولجنة الحج العليا واللجنة المركزية للحج ومشروع تطوير منى، بالإضافة إلى أقسام مسئولة عن شئون الحج في كثير من الوزارات والمصالح . فهؤلاء تصرف لهم رواتب ثابتة طوال العام. وهناك آلاف الموظفين من مدنيين وعسكريين وغيرهم، تجندهم الدولة في كل موسم حج وتمنحهم رواتب إضافية، أو مكافآت

مقطوعة، نظير مساهمتهم في خدمة حجاج بيت الله الحرام بالإضافة إلى أنه يوجد الآلاف من الأشخاص الذين يعملون في القطاع الخاص لخدمة حجاج بيت الله الحرام، ومنهم من يكون عمله بمرتب ثابت طوال العام، ومنهم من يعمل في الموسم بمكافآت أو رواتب وقتية.

ومن أهم الأسباب التي أدت إلى تزايد ظاهرة الإنفاق العام على الحج (١٦)، هي التزايد المستمر في أعداد الحجاج من عام لآخر واستمرار تحسين وسائل النقل لتواكب هذه الزيادة المستمرة بالإضافة إلى صعوبة الطبيعة في المشاعر المقدسة، والتي يتطلب تحسينها تكاليف عالية. وقد بلغ إجمالي الإنفاق على المشروعات الاستثمارية للحج حوالي ١٧% من إجمالي الاستثمار الحكومي في الوقت الذي لا تتوقع الحكومة السعودية من هذا الإنفاق أي عوائد مباشرة، سوى خدمة الحجاج بالمستوى المطلوب وعلى أكمل وجه.

وبالرغم من أن هذا الإنفاق المتزايد يشكل جانب تكلفة وبالتالي عبئاً على الاقتصاد السعودي، إلا أنه من ناحية أخرى وبدرجة أكبر بالمقارنة بالتكلفة يعد مصدراً مهماً من مصادر تنشيط وتنمية الاقتصاد السعودي من نواحي متعددة، ومنها استكمال البنية الأساسية في صورة شبكات طرق ومواصلات واتصالات متطورة، وزيادة مصادر الدخل، وزيادة القوة الشرائية عن طريق زيادة دخول العاملين في تنفيذ هذه الخدمات، مما يؤدي إلى زيادة مضاعفة في الإنفاق واتساع السوق، ومن ثم تشجيع العناصر الصناعية الوطنية وغيرها على تحقيق التنمية (١٧).

ثالثاً : الإنفاق الكلي للمعتمرين وأوجه الإنفاق.

تختلف المبالغ التي ينفقها المعتمرين على رحلة العمرة حسب الدخل والمدة التي يقضيها المعتمر وطريقة قدومه (برأ- بحراً- جواً) ونظام حضوره على شركة سياحية أم مستقل وكذلك عما إذا كان بمفرده أو مع مرافقين له ونوعية سكن الإقامة ووسائل النقل المستخدمة والمشتريات والهدايا والمأكل والمشرب وزيارة المناطق التاريخية والإسلامية بجانب الخدمات الأخرى والتي تمثل بنود من الإنفاق الكلي للمعتمرين. وتشير بيانات الجدول رقم (١٢) إلى أن حوالي ٧٢.٤% من جملة الإنفاق للمعتمرين تكون عن طريق تنظيم الحملات الفاخرة جداً، في حين تشكل نسبة الإنفاق للمعتمرين العاديين حوالي ٢٧.٦% من جملة الإنفاق. ويشكل الإنفاق على المأكل والمشرب البند الرئيسي في جملة الإنفاق بنسبة ١٠%، ثم بند الهدايا بنسبة ٨.٢% وأخيراً السكن بنسبة ٣%. وتشير البيانات إلى أن المعتمر المستقل الذي يحضر بدون شركة سياحية يتراوح أعلى إنفاق له على رحلة العمرة ما بين ١٠٠٠-٣٠٠٠ ريال وتشكل نسبتهم حوالي ٢٨% من إجمالي المعتمرين، أما المعتمر الذي يحضر مع شركة فيتراوح إنفاقه على رحلة العمرة ما بين ١٠٠٠-٤٠٠٠ ريال وتشكل

هذه النسبة حوالي ٥٠% من إجمالي المعتمدين، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (١٢) والذي يوضح إجمالي الإنفاق الكلي للمعتمدين خلال عام ٢٠١٧ وأوجه الإنفاق المختلفة.

جدول رقم (١٢): الإنفاق الكلي للمعتمرين خلال عام ٢٠١٧ (بالآلاف ريال سعودي)

بنود الإنفاق	المبالغ (بالآلاف ريال سعودي)	%
حملات فاخرة جداً :	٥.٩٠٠.٠٠٠	%٤٠.٣
مشتريات	٤.٧٥٠.٠٠٠	%32.1
إجمالي	١٠.٦٥٠.٠٠٠	%72.4
عاديون :		
نظام تشغيل العمرة	٥٣.٦٥٨	%٠.٤
أجور المطوفين	٤٢٨.٧١٦	%٣.٠
النقل	٥٣٠.١٥٠	%٣.٧
السكن	٣٨٠.٢٣٠	%٣.٠
المأكل والمشرب	١.٤٥٠.٠٠٠	%٩.٩
هدايا ولوازم أخرى	١.٢٠٠.٠٠٠	%٨.٢
إجمالي	٤.٠٤٢.٧٥٤	%٢٧.٦
الإجمالي الكلي	١٤.٦٤٧.٧٥٤	%100.0

المصدر: مركز ماس - الراصد السياحي - الهيئة العليا للسياحة- السعودية

ويوضح الجدول رقم (١٣) متوسط توزيع المبالغ التي قام المعتمرين بانفاقها على الطعام وشراء الهدايا عام ٢٠١٧، حيث أنفق حوالي ٦.٦% من إجمالي المعتمرين على المأكل والمشرب يومياً أقل من ١٥ ريال، في حين بلغت فئة الإنفاق ما بين ١٥-٣٠ ريال حوالي ٢٧.١%، وارتفعت فئة الإنفاق ما بين ٣٠-٥٠ ريال الى حوالي ٣٨.٦% ثم انخفضت النسبة بعد ذلك حتى بلغت حوالي ٤.٢% بالنسبة لفئة الأنفاق أكثر من ١٥٠ ريال، هذا بالإضافة إلى الإنفاق على شراء الهدايا، حيث تراوح متوسط الإنفاق على شراء الهدايا للغالبية العظمى بنسبة ٣٢.٤% وبمبالغ تراوحت ما بين ٥٠٠- ١٠٠٠ ريال سعودي وقد تزداد أو تنخفض عن ذلك حسب ظروف كل معتمر وذلك كما هو موضح بالجدول.

جدول رقم (١٣) : متوسط إنفاق المعتمرين على الطعام وشراء الهدايا خلال عام ٢٠١٧)
ريال سعودي

الإنفاق على الطعام	%	الإنفاق على شراء الهدايا	%
١٥ ريال وأقل	٦.٦	٢٥٠ ريال وأقل	٨.٩
٣٠-١٥	٢٧.١	٥٠٠-٢٥٠	١٩.٢
٥٠-٣٠	٣٨.٦	١٠٠٠-٥٠٠	٣٢.٤
١٠٠-٥٠	١٤.٢	٣٠٠٠-١٠٠٠	٢٥.٩
١٥٠-١٠٠	٩.٣	٥٠٠٠-٣٠٠٠	٦.٥
أكثر من ١٥٠	٤.٢	أكثر من ٥٠٠٠	٧.١
المجموع	١٠٠.٠	المجموع	١٠٠.٠

المصدر: مركز ماس - الرائد السياحي - الهيئة العليا للسياحة- السعودية

رابعاً : الإيرادات والعائد الاقتصادي من الحج والعمرة.

أولاً : الإيرادات المباشرة للحج والعمرة.

تمثل إيرادات موسم الحج نحو ٣% من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية. فقد بلغت إيرادات قطاع السياحة في السعودية من موسم الحج والعمرة في عام ٢٠١٢ أكثر من ٦٢ مليار ريال سعودي أي ما يعادل ١٦.٥ مليار دولار (أكثر من ١٢ مليون حاج ومعتمر للسعودية) بزيادة نسبتها ١٠%، مقارنة بعام ٢٠١١ والتي بلغت نحو ٥٧ مليار ريال سعودي أي ما يعادل ١٥.٢ مليار دولار. وقد سجل عام ٢٠١٢ أعلى نسبة من الحجاج خلال ٣ سنوات، حيث بلغ عدد الحجاج نحو ٣ مليون ومائة وواحد وستون ألف حاج. كما بلغت إيرادات الحج عام ٢٠١٤ نحو ٣١.٧٣ مليار ريال (٨.٤ مليار دولار)، أي بنسبة زيادة ٣% عن عام ٢٠١٣ والتي بلغت نحو ٨.١ مليار دولار ثم تراجعت عام ٢٠١٥ الى نحو ١٨.٥ مليار ريال سعودي نتيجة تقليص عدد الحجاج لانتهاؤ من توسعة المشاعر المقدسة. كما بلغت عوائد العمرة عام ٢٠١٤ نحو ٢١.٧ مليار ريال سعودي ثم تراجعت الى نحو ٢٠.٥ مليار ريال عام ٢٠١٥. وقد تزايدت الإيرادات من الحج بعد قرار السعودية زيادة ٢٠% في عدد الحجاج عام ٢٠١٧ لتصل الى نحو ٢٩.٢٣٠ مليار ريال سعودي بما يعادل نحو ٧.٨ مليار دولار أمريكي، في حين بلغت عائدات العمرة خلال نفس العام نحو ٢١.٣٧٥

مليار ريال سعودي بما يعادل نحو ٥.٧ مليار دولار، وذلك في اطار تبني توجهات خطة ٢٠٣٠ التي تعتمد على زيادة عدد الحجاج والمعتمرين لما تمثله من مصدر دخل ثابت للملكة، وكذلك لمساعدة الحج والعمرة في مشروع (صنع في مكة) مما ينعكس ايجابياً على الاقتصاد السعودي ككل.

ويوضح الجدول رقم (١٤) بنود إيرادات الحج لعام ٢٠١٧ بالنسبة للحجاج العاديين وكذلك حجاج الحملات الخاصة. حيث يشكل إيراد الحملات الخاصة الفاخرة من إجمالي الإيرادات حوالي ٣٩.٥% وباقي الإيرادات ونسبته ٦٠.٥% يأتي من الحجاج العاديين. وقد تصدر الإنفاق على السكن قائمة الإنفاق للحجاج العاديين بنسبة ١٢.٩%، يليه الإنفاق على شراء الهدايا والمستلزمات الأخرى بنسبة ١٢.٦%، ثم المأكل والمشرب بنسبة ١١.٤% ثم الأضحية بنسبة ٨.٩%، ثم النقل بنسبة ٨.٧%، وأجور المطوفين بنسبة ٣.١%، واخيراً أجره السكن في الخيام بنسبة ٢.٩% (١٨). وتختلف هذه البنود الانفاقية من عام لآخر سواء من حيث الأولوية في الإنفاق أو في تغير معدل الإنفاق.

جدول رقم (١٤) : بنود إيرادات الحج لعام ٢٠١٧ (القيمة بالألف ريال سعودي)

قطاعات رئيسية	(القيمة بالألف ريال سعودي)	%
حملات فاخرة جداً	٧.٥٤٦.٧٦٥	٢٥.٨%
هدايا	٤.٠١٦.٧٧١	١٣.٧%
إجمالي	١١.٥٦٣.٥٣٦	٣٩.٥%
حجاج عاديون		
أجور مطوفين	٩٢٠.٢٥٤	٣.١%
نقل	٢.٥٤٠.٧٨٠	٨.٧%
سكن	٣.٧٦٠.٣٥٠	١٢.٩%
خيام	٨٤٠.٢٦٥	٢.٩%
أضحية	٢.٥٨٤.٣٤٠	٨.٩%
مأكل ومشرب	٣.٣٤٠.٥٢٠	١١.٤%
هدايا	٣.٦٨٠.٤١٥	١٢.٦%
إجمالي	١٧.٦٦٦.٩٢٤	٦٠.٥%
الإجمالي الكلي	٢٩.٢٣٠.٤٦٠	١٠٠.٠%

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة- الكتاب الإحصائي السنوي، السعودية

ثانياً : الإيرادات الغير مباشرة للحج والعمرة.

يمكن تقدير الأثر غير المباشر للحج على الاقتصاد السعودي من خلال الإيرادات التي يتم توزيعها في مجالات الاقتصاد المحلي، وبالتالي ينتج عنها دورات الإنفاق النقدي وإعادة

الإنفاق من جديد، فعندما يحصل الفندق على إيراد من الحجاج، يقوم الفندق بدفع مرتبات الموظفين لديه والإنفاق على احتياجاته من السلع والخدمات التي يقوم بشرائها من الشركات، وهذه الشركات تدفع أجور ورواتب موظفيها وتقوم أيضاً بشراء السلع والخدمات من شركات أخرى، وهكذا تستمر دورة الإنفاق وإعادة الإنفاق (مضاعف الإنفاق) حتى تصل الأموال المتحصلة إلى خارج حدود المملكة العربية السعودية (١٩). وبفرض أن الأثر غير المباشر يمثل نحو ٢٠% من الأثر المباشر، ففي غالب الأحوال يكون إجمالي الأثر أكبر بكثير من الأثر المباشر للظاهرة، حيث بلغ إجمالي الأثر المباشر وغير المباشر للحج عام ٢٠١٧ نحو ٣٥.٠٧٦.٥٨٨ مليار ريال سعودي وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (١٥). وكما سبق ذكره في الأثر الاقتصادي للحج، فللعمره أيضاً آثار اقتصادية مباشرة وغير مباشرة وذلك من خلال الدخول التي يتم توليدها لصالح كل الفئات التي تعمل في خدمة المعتمرين، بجانب القطاعات الأخرى التي تستفيد من هذه الخدمات، حيث بلغ إجمالي الأثر المباشر وغير المباشر للعمره عام ٢٠١٧ نحو ٢٥.٦٥٠.٩٠٤ مليار ريال سعودي وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (١٦).

جدول رقم (١٥) : إجمالي الأثر الاقتصادي للحج عام ٢٠١٧ (القيمة بالآلاف ريال سعودي)

بيان الحجاج	الأثر المباشر	الأثر غير المباشر	إجمالي الأثر
حملات فاخرة	٧.٥٤٦.٧٦٥	١.٥٠٩.٣٥٣	٩.٠٥٦.١١٨
هدايا	٤.٠١٦.٧٧١	٨٠٣.٣٥٤	٤.٨٢٠.١٢٥
إجمالي	١١.٥٦٣.٥٣٦	٢.٣١٢.٧٠٧	١٣.٨٧٦.٢٤٣
حجاج عاديون			
أجور مطوفين	٩٢٠.٢٥٤	١٨٤.٠٥٠	١.١٠٤.٣٠٤
نقل	٢.٥٤٠.٧٨٠	٥٠٨.١٥٦	٣.٠٤٨.٩٣٦
سكن	٣.٧٦٠.٣٥٠	٧٥٢.٠٧٠	٤.٥١٢.٤٢٠
خيام	٨٤٠.٢٦٥	١٦٨.٠٥٣	١.٠٠٨.٣١٨
أضحية	٢.٥٨٤.٣٤٠	٥١٦.٨٦٨	٣.١٠١.٢٠٨
مأكل ومشرب	٣.٣٤٠.٥٢٠	٦٦٨.١٠٤	٤.٠٠٨.٦٢٤
هدايا	٣.٦٨٠.٤١٥	٧٣٦.٠٨٣	٤.٤١٦.٤٩٨
إجمالي	١٧.٦٦٦.٩٢٤	٣.٥٣٣.٣٨٤	٢١.٢٠٠.٣٠٨
الإجمالي الكلي	٢٩.٢٣٠.٤٦٠	٥.٨٤٦.١٢٨	٣٥.٠٧٦.٥٨٨

المصدر: تم حسابها من بيانات مصلحة الإحصاءات العامة- الكتاب الإحصائي السنوي،
السعودية

جدول رقم (١٦) : إجمالي الأثر الاقتصادي للعمرة عام ٢٠١٧ (القيمة بالآلاف ريال سعودي)

بيان المعتمرين	الأثر المباشر	الأثر غير المباشر	إجمالي الأثر
حملات فاخرة	٩.٩٠٠.٠٠٠	١.٩٨٠.٠٠٠	٧.٠٨٠.٠٠٠
مشتريات	٥.٧٠٥.٠٠٠	١.١٤١.٠٠٠	٥.٦٤٦.٠٠٠
إجمالي	١٥.٦٠٥.٠٠٠	٣.١٢١.٠٠٠	١٢.٧٢٦.٠٠٠
معتمرين عاديين			
نظام تشغيل العمرة	٩٣.٦٥٨	١٨.٧٣١	١١٢.٣٨٩
أجور المطوفين	٤٧٨.٧١٦	٩٥.٧٤٣	٥٧٤.٤٥٩
النقل	٥٩٠.١٥٠	١١٨.٠٣٠	٧٠٨.١٨٠
السكن	٦٨٠.٢٣٠	١٣٦.٠٤٦	٨١٦.٢٧٦
المأكل والشرب	١.٤٥٠.٢٢٠	٢٩٠.٠٤٤	١.٧٤٠.٢٦٤
هدايا ومشتريات	٢.٤٧٧.٧٨٠	٤٩٥.٥٥٦	٢.٩٧٣.٣٣٦
إجمالي	٥.٧٧٠.٧٥٤	١.١٥٤.١٥٠	٦.٩٢٤.٩٠٤
الإجمالي الكلي	٢١.٣٧٥.٧٥٤	٤.٢٧٥.١٥٠	٢٥.٦٥٠.٩٠٤

المصدر : تم حسابها من بيانات مصلحة الإحصاءات العامة- الكتاب الإحصائي السنوي،
السعودية

الجزء الثالث : الأثار الاقتصادية للسياحة الدينية على الاقتصاد السعودي.

أولاً : الأثار الاقتصادية للحج.

يمثل العائد المعنوي للحج الأثر الرئيسي والمحرك الأساسي للقيام بالحج كفريضة دينية. ليس ذلك فقط وإنما تمتد آثار الحج لتشمل الاقتصاد السعودي، حيث توجد علاقة إنمائية مباشرة بين الحج والاقتصاد السعودي تتمثل في نمو السوق، وخلق المزيد من فرص العمل وزيادة الدخل القومي وزيادة استخدام الموارد الإنتاجية وتحسين ميزان المدفوعات السعودي

من خلال التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي. كما أن حركة الحجاج وأعدادهم الضخمة توفر فرصاً إنتاجية باعتبارها سوقاً لترويج الكثير من السلع والخدمات، ومن ثم المساهمة في التوسع في الاستثمارات والتوظيف وتنمية المهارات البشرية وتحقيق الرفاهية في المملكة العربية السعودية.

١- الأثر على النشاط الاقتصادي والتجاري.

يؤثر موسم الحج على إحداث نوعاً من الانتعاش في النشاط الاقتصادي والتجاري باعتباره من المواسم الاقتصادية المجزية بالنسبة إلى بعض القطاعات مثل المصارف والنقل والمساكن نتيجة زيادة أعداد الحجاج. الأمر الذي يعني زيادة الدخل الفردي للمواطنين وبخاصة التجار عن طريق زيادة المبيعات وزيادة الأسعار نتيجة زيادة الطلب على المنتجات، وتنوع هيكل الطلب بسبب تنوع الأذواق والحاجات، بجانب زيادة الطلب على المرافق العامة من مواصلات وكهرباء وهاتف وكافة وسائل الاتصال. ومع زيادة الأرباح نتيجة الاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية المحلية سواء كانت هذه الموارد بشرية أو مالية أو الاتنين معاً فإن ذلك من شأنه المساهمة الإيجابية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي. ولا يقتصر أثر موسم الحج على مناطق الحج فقط، بل يمتد ليشمل السوق الداخلي السعودي بأكمله، وذلك من خلال التشابك بين مناطق الحج والمناطق الأخرى بالمملكة. حيث أن زيادة إنفاق الحجاج للحصول على حاجاتهم وخدماتهم يعني زيادة الطلب الكلي على المنتجات والخدمات المعروضة في السوق السعودي. الأمر الذي يؤدي إلى اتساع نشاط السوق وزيادة الحركة التجارية في مختلف المجالات، مما يؤثر في النهاية على نمو السوق الداخلي ككل ويتضح ذلك من خلال (٢٠) :-

١. إن تحقيق أصحاب المحلات التجارية لأرباح من موسم الحج، يساعد الكثير منهم على التوسع في الأعمال وفتح فروع ومجالات تجارية جديدة بما يساعد على تنمية السوق الداخلي.
٢. غالبية الأرباح المحققة من موسم الحج للفئات المختلفة يصب معظمها في قنوات ومجالات استثمارية متنوعة تؤدي إلى نمو السوق الداخلي.
٣. تنوع السوق السعودي بالمنتجات المختلفة التي تناسب كل الأذواق حسب اختلاف الجنسيات، وتوفيرها بالكميات التي تناسب الأعداد المتزايدة من الحجاج يعتبر من العوامل المهمة لاستمرار نمو السوق.
٤. يؤثر موسم الحج على زيادة المبيعات والأسعار للسلع المختلفة، وبالتالي تحريك نشاط السوق ونموه. بالإضافة إلى أن موسم الحج يؤدي إلى زيادة عملية الاستيراد نتيجة

عدم وجود سلع محلية مماثلة تفي بالمتطلبات المتزايدة للحجاج، وهو الأمر الذي يدل على أن حركة البيع في موسم الحج تؤثر على حركة التجارة الخارجية تأثير مباشر من خلال زيادة استيراد السلع من الخارج.

٥. يساعد موسم الحج على زيادة الادخار الناشئ من الأرباح، الأمر الذي يؤدي إلى سداد مديونيات الأفراد وزيادة المستوى المعيشي والتوسع التجاري، وبالتالي إحداث أثر مضاعف من خلال مضاعف الاستثمار على مستويات الدخل وزيادة معدل دوران رأس المال بما يحقق التنمية والنمو للسوق بشكل متكامل.

٢- الأثر على الاستهلاك .

بدون شك أن لموسم الحج تأثيراً إيجابياً على تنشيط حركة التجارة بالمملكة وبخاصة في المشاعر المقدسة، ومكة المكرمة، والمدينة المنورة، وذلك من خلال تنامي العادات الاستهلاكية للحجاج والتي تتمثل في زيادة القوة الشرائية لهم أثناء هذا الموسم في شكل هدايا، لهم ولذويهم من الأهل والأقارب من الأرض الطاهرة لتبقى في أذهانهم ذكرى خالدة ومباركة. كما أن وجود هذا الجمع من الحجاج خلال هذه الفترة الزمنية المحدودة يعني زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية بأنواعها المختلفة بما يعني زيادة إيرادات بائعي هذه السلع خلال هذا الموسم وبالتالي إحداث نوع من الانتعاش الاقتصادي في المناطق المقدسة. ويرى البعض (٢١) أن المواد الغذائية ومكوناتها تنصدر الحركة التجارية من حيث الترتيب والإنفاق حيث بلغ استهلاك الحجاج من الألبان والحليب حوالي ٤٦.٠٠٠ ألف طن بما قيمته حوالي ١٣٠ مليون ريال سعودي، هذا بجانب الاستهلاك من المواد الغذائية الأخرى مثل المعلبات، الأرز، الخبز، والعجائن... الخ، والتي بلغت قيمة الاستهلاك منها حوالي ٥٩ مليون ريال سعودي. ويواجه التاجر السعودي بعض الصعوبات في نقل المواد الغذائية والوجبات الجاهزة اللازمة للحجاج وذلك من خلال تعرض الكثير منها للتلف وبخاصة الألبان ومنتجاتها نتيجة المشاكل التي تعاني منها سيارات النقل في الحصول على تصاريح للدخول إلى المشاعر المقدسة، مما يستغرق وقتاً أطول من المدة الزمنية المحددة لصلاحية هذه المنتجات. كما أن استهلاك الحجاج قد يتأثر سلباً من خلال شراء بعضهم للعديد من السلع والبضائع المقلدة لماركات معروفة يتم اكتشاف حقيقتها بعد عودة الحجاج لبلادهم. وقد قدرت خسائر التجار والوكلاء لماركات عالمية بسبب تسرب البضائع المقلدة بحوالي أكثر من ٤ مليارات ريال سنوياً (٢٢). وللدخول من هذه الظاهرة وتفاقمها في المستقبل تبذل وزارة التجارة والصناعة بالتعاون مع لجان مكافحة الغش التجاري في الغرفة التجارية جهوداً حثيثة من خلال آليات حازمة وصارمة لكل من يضر بالسوق التجاري السعودي. وتقوم أمانة

العاصمة المقدسة وبعض الأجهزة المعنية بالعمل على إلزام المرافق الغذائية (المطاعم، البقالات، وغيرها) بالعمل على تطبيق الاشتراطات الصحية وزيادة الاهتمام بها للحد من أو منع حدوث التسمم الغذائي للحجاج وتفاذي خطورتها المحتملة عليهم، حيث أن البيئة المحيطة والموقع وتجهيز وتقديم ونقل الأغذية وطرق حفظها وفقاً لطبيعتها والتخلص من المخلفات ودقة التفتيش الصحي جميعها تعد من عناصر تقييم الاشتراطات الصحية بالمنشآت الغذائية.

٣- الأثر على الأسعار.

يؤثر موسم الحج على ارتفاع الأسعار نتيجة حدوث طلب كبير ومتزايد على السلع والخدمات من مختلف الأنواع، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة المبيعات ورواج النشاط التجاري. وتختلف أسعار السلع أثناء الموسم من فترة إلى أخرى نتيجة رغبة التجار في تغيير أسعار السلع حسب الظروف السائدة، وحسب قدرة الحجاج على الإنفاق. وقد يلجأ التجار إلى تخفيض الأسعار في بداية الموسم من أجل العمل على جذب شريحة كبيرة من المشترين، وكذلك الحال ينخفض السعر في آخر الموسم من أجل التخلص من البضاعة المتراكمة. ويتوقف ارتفاع أو انخفاض الأسعار على العديد من العوامل، والتي من أهمها درجة إقبال الحجاج على الشراء، ومدى الاستعداد المالي للإنفاق على الحاجات الأساسية مثل المسكن والمأكل ووسائل النقل، فكلما كانت تكاليف هذه الحاجات الأساسية مرتفعة، كلما انخفضت درجة الإقبال على شراء السلع (٢٣).

بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل مستوى الدخل الفردي للحجاج، حيث أن غالبية الحجاج ينتمون إلى دول إسلامية تتسم بمستويات دخول متوسطة، بجانب تكاليف الإيجار والنقل والمنافسة، والتي تؤثر على ارتفاع الأسعار. كما أن تفضيلات الحجاج في شراء السلع تختلف حسب السعر والجودة. وتتسم حركة التجارة بنوع من المنافسة غير الشريفة بين التجار نظراً لاستحواذ الباعة الجائلين الذين ليست لديهم أماكن مستقرة على الشريحة الكبرى من المبيعات التي تتسم بعدم الجودة بالمقارنة بمبيعات التجار السعوديين أصحاب المحلات والماركات المعروفة والذين يتأثرون سلباً من هؤلاء الباعة الجائلين أصحاب البسطات بجوار الحرم المكي، والحرم النبوي الشريف. وتواصل أمانة العاصمة المقدسة وأمانة المدينة المنورة جهودها المستمرة من أجل العمل على مراقبة الأسواق والحد من كثرة المخالفات في نوعية البضائع والأسعار وتقديم التسهيلات اللازمة لحماية التجار من المنافسة غير المشروعة للارتقاء بحماية الصناعة المحلية ومساعدتها في القدرة على منافسة السلع المستوردة. لذلك يجب على الجهات المعنية العمل على الحد من هذه الظاهرة التي تضر

بسمعة السوق السعودي والتي تتسم بالعشوائية في الانتشار . وهناك بعض السلع التي تحظى بكميات كبيرة من المبيعات مثل ملابس الإحرام والتي بلغت قيمة المبيعات منها عام ٢٠١٧ حوالى مليار ونصف ريال سعودي منها مليار ريال ينفقها الأجانب، في حين ينفق السعوديون حوالى ٥٠٠ مليون ريال(٢٤). وجدير بالذكر أن تكلفة المصنع الواحد الخاصة بملابس الاحرام تقدر بحوالى ٣ مليون ريال وتقدر طاقة معظم المصانع الانتاجية بحوالى ٨٠٠٠ إحراماً شهرياً وتتنوع المتاجر المتخصصة في بيع هذه الملابس ما بين الصيني والهندي والباكستاني والخليجي. ويصل سعر ملابس الاحرام الخفيفة ما بين ١٠-٥٠ ريال والملابس الثقيلة ما بين ٥٠-٨٠ ريال، ويتحدد السعر حسب الحجم والسماكة ومقاس طول وعرض الإحرام(٢٥). ومن السلع التي تتسم بارتفاع أسعارها أثناء موسم الحج سلع الهدايا المتمثلة في السجاد والمسابح، حيث تحرص فئة كبيرة من الحجاج على شراء كمية كبيرة منها بغرض الهدايا للأهل والأصدقاء، وبخاصة السجاجيد التي تحمل صورة الحرمين الشريفين لما تمثله من مشاعر وذكرى طيبة من الأرض الطاهرة . هذا بجانب الساعات متعددة الأشكال ورخيصة الأثمان بالمقارنة بأسعارها في دول الحجاج المختلفة، وكذلك الأجهزة الكهربائية التي يزيد الإقبال عليها وبخاصة من المواطنين السعوديين لتجهيز المساكن التي يتم تأجيرها للحجاج والمعتمرين خلال وعلى مدار الموسم . وهناك العديد من السلع الأخرى الكمالية ولكنها لا تحظى بنصيب كبير من عملية الشراء نظراً لعدم ضرورتها بالنسبة للحجاج. وخلاصة القول أن زيادة الطلب على السلع يؤدي إلى ارتفاع الأسعار والعكس صحيح.

٤- الأثر على سوق العمل والعمالة.

يؤثر موسم الحج على سوق العمل السعودي بشكل واضح وذلك من خلال خلق العديد من فرص العمل وانتقال الكثير من العمالة والتجار من القطاعات المختلفة إلى القطاعات التي تساعد على تسيير وتسهيل مهمة أداء المناسك في موسم الحج . كما أن العمل أثناء موسم الحج يعتبر دليلاً على الوعي باتجاهات الاقتصاد الإسلامي، ويعمق من التأثير الديني في التعامل مع طبيعة الخدمات المقدمة لضيوف الرحمن أثناء موسم الحج، كما يمثل العمل أداء لواجب وطني من خلال المساعدة في توفير السلع والخدمات التي يحتاج إليها حجاج بيت الله الحرام. كما يعتبر موسم الحج فرصة كبيرة لاكتساب الخبرات والمهارات من جراء المعاملة في البيع والشراء مع أعداد كبيرة من الحجاج تختلف أجناسهم في اللغة والعادات. ويعتمد موسم الحج على حوالى ٥٠% من العمالة غير السعودية، والتي تتسم برخص أسعارها بالمقارنة بالعمالة السعودية، أو لعدم توافر العمالة السعودية في مجالات عمل هذه

الفئة من العمالة (٢٦). وقد استطاعت وزارة الحج توفير ٦٠ ألف وظيفة للشباب السعودي لخدمة ضيوف الرحمن في مكة المكرمة والمشاعر المقدسة ومطار الملك عبد العزيز الدولي في مكة، وتتراوح مرتبات هؤلاء في المتوسط حوالي ٣٥٠٠ ريال سعودي (٢٧). كما تتنوع الوظائف المتاحة على العديد من المجالات المختلفة التي تخدم حجاج بيت الله الحرام مثل مؤسسات الطوافة والزمامة والأداء، مرشدي الحافلات، والعاملين في أسطول النقل بأنواعه وكذلك العاملين في المطاعم والمقاهي والفنادق والإسكان والتجارة وغير ذلك، مما يعود على هؤلاء العاملين بمكافآت ومرتبات عالية وبخاصة الباحثين منهم عن عمل موسمي مربح خلال فترة إجازات عيد الأضحى المبارك. وتتراوح فترة العمل في هذا الموسم ما بين ١٥-٣٠ يوماً بمعدل ٨ ساعات يومياً. وتعتبر الأعمال الموسمية من الوظائف التي ينتظرها العديد من الشباب بعد انقضاء العطلة الصيفية للدراسة، الأمر الذي يعني الاستفادة من الخبرات في مجالات العمل الميدانية بجانب ربط النظرية بالتطبيق لمن هم في مراحل التعليم العام أو الجامعي.

٥- الأثر على الدخل القومي السعودي.

يؤثر الحج تأثيراً واضحاً على الدخل القومي باعتباره مصدر من مصادر الدخل، وبخاصة بالنسبة لسكان مناطق الحج. وتوضح صورة هذا الدخل فيما يتحصل عليه القطاع الحكومي أو الفئات المختلفة من القطاع الخاص وذلك على النحو التالي (٢٨):-

أ- الدخل الذي يحصل عليه القطاع الحكومي (دخل غير مباشر).

تحصل الحكومة على دخول غير مباشرة من موسم الحج تتمثل في الرسوم الجمركية التي تفرض على كثير من المنتجات التي يشتريها الحجاج، وكذلك المتحصلات الناجمة عن المكالمات والبرقيات ورسائل الحجاج. هذا بالإضافة إلى بعض المؤسسات العامة التي تشترك فيها الحكومة، مثل مؤسسة الخطوط السعودية، حيث تحصل هذه الخطوط على دخول من نقل الحجاج مباشرة أو من العمولة والأرباح التي تتحصل عليها من جراء تنازلها عن حصتها في نقل الحجاج للشركات الأجنبية لأنها صاحبة الامتياز في النقل الجوي في المملكة العربية السعودية.

ب- الدخول التي تحصل عليها فئات القطاع الخاص وتشمل :

١. الدخل الذي يتحصل عليه كل من المطوفين وأرباب الخدمات وأصحاب المساكن وأصحاب شركات النقل وأصحاب المطاعم من إنفاقات الحجاج.
٢. الدخل الذي تتحصل عليه الشركات والمؤسسات المنفذة للمشروعات والخدمات المتعلقة بالحج.

٣. الدخل الذي يحصل عليه أصحاب المحلات التجارية، والذي يتزايد باستمرار مع تزايد أعداد الحجاج خلال موسم الحج.
٤. الدخل الذي تحصل عليه القوى العاملة الذين يقومون بخدمات مختلفة للحجاج سواء في شكل أعمال فردية أو مع الفئات الأخرى.
٥. الدخل الذي يحصل عليه تجار وأصحاب المواشي نتيجة الذبائح من الهدي والفدية.
٦. ولكن الأثر الأكبر على الدخل السعودي، يتمثل في الأثر غير المباشر على دخول كثير من أفراد وقطاعات المجتمع السعودي من خلال مضاعف الإنفاق.

٦- الأثر على زيادة استخدام الموارد الإنتاجية.

- يؤثر الحج تأثيراً مباشراً على زيادة استخدام الموارد الإنتاجية وذلك من خلال (٢٩):-
١. زيادة الطلب على الخدمات المتمثلة في تأمين وسائل النقل والمواصلات والاتصالات للحجاج، وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على الأدوات والأيدي العاملة المحركة لهذه الوسائل.
 ٢. زيادة الطلب على المساكن والفنادق يخلق نوعاً من الفرص الاستثمارية في مجال التشييد والبناء، ويؤدي إلى زيادة الحركة العمرانية وما يستلزمها من وسائل .
 ٣. الخدمات التي تقدم من قبل موظفي الدولة للحجاج منذ بداية وصولهم حتى مغادرتهم، سواء كانت هذه الخدمات تنظيمية أو تنفيذية أو إشرافية، تساعد على الارتقاء بالمهارات الإدارية واكتساب الخبرات وتنعكس آثارها على الاقتصاد السعودي.
 ٤. المشروعات الخاصة بخدمة ضيوف الرحمن، والتي تقدمها شركات ومؤسسات خاصة تساعد على خلق مزيد من فرص العمل، وتكسب هذه المؤسسات خبرة كافية في سرعة إنجاز المشروعات، كما تساعد على خلق موارد إنتاجية متنوعة لتنفيذها.
 ٥. يوفر موسم الحج فرصة كبيرة لتصنيع بعض المنتجات الوطنية وتسويقها، وهو ما يساعد على زيادة استخدام الموارد الإنتاجية المتاحة، سواء موارد طبيعية أو بشرية لازمة للتصنيع.
 ٦. زيادة الطلب على المنتجات الزراعية والحيوانية في موسم الحج.

٧- الأثر على سعر صرف الريال السعودي.

- يؤثر موسم الحج تأثيراً إيجابياً على سعر صرف الريال السعودي نتيجة زيادة طلب الحجاج على الريال السعودي، الأمر الذي يعنى الطلب على السلع والخدمات السعودية. ومما لا شك فيه أن أسعار صرف عملات الدول المختلفة القادمين منها الحجاج تتأثر أيضاً بسعر

صرف الريال السعودي نتيجة زيادة الطلب على هذه العملة داخل بلدان الحجاج المختلفة؛ فعلى سبيل المثال اعتاد سعر صرف الريال السعودي أن يرتفع بشكل كبير أمام الجنيه المصري على مدار سنوات مختلفة، حيث بلغ سعر صرف الريال السعودي أمام الجنية المصري في بعض الأوقات ٢٠٥ قرش في البنوك، بينما وصل إلى ٢٢٥ قرشاً في السوق الموازي خلال موسم حج عام ٢٠٠٤ (٣٠). ولكن منذ عام ٢٠٠٦ استقر سعر صرف الريال السعودي أمام الجنيه المصري لأول مرة عند ١٦٠ قرشاً ومع موسم حج ٢٠٠٧ تراجع سعر الصرف الى ١٥٣ قرشاً في البنوك المصرية (٣١). وقد تم تفسير ذلك من خلال عدة عوامل أدت إلى المساهمة في زيادة المعروض من الريال السعودي والدولار من أهمها تحسين الأداء الاقتصادي المصري بعد إعلان ترتيبات الكويز والبدء في تنفيذ خطوات منطقة التجارة العربية الحرة، وانخفاض أسعار الفائدة على الودائع بين البنوك إلى حوالي ٦.٥% مقابل ٩.٧٥% قبل موسم الحج، وهو ما ساهم بشكل ملحوظ في استقرار سعر الصرف (٣٢). وقد تغير الوضع الاقتصادي كثيراً في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ وتغيير نظام الحكم في مصر، حيث شهد سعر صرف الجنية المصري أمام العملات الأجنبية تقلبات شديدة وظهرت السوق السوداء لتجارة العملات الأجنبية في ظل ندرة المعروض منها في البنوك المصرية، حيث بلغ سعر صرف الريال السعودي عام ٢٠١٥ في السوق السوداء نحو ٣٥٠ قرش في ظل تزايد الطلب على الريال السعودي بشكل كبير نتيجة زيادة طلب الحجاج والمعتمرين المصريين على الريال السعودي. ومع قرار البنك المركزي المصري بتحرير سعر صرف الجنية المصري في ٣ نوفمبر ٢٠١٦ أمام العملات الأجنبية ومنها الريال السعودي تم القضاء على السوق السوداء استقر سعر الريال السعودي أمام الجنية المصري ليصل الى نحو ٤.٧٥ قرش عام ٢٠١٧.

٨- الأثر على ميزان المدفوعات السعودي.

يؤثر موسم الحج على ميزان المدفوعات السعودي باعتباره أحد المصادر الهامة للعملات الأجنبية المتنوعة. ويعتبر إنفاق الحجاج أحد مصادر المتحصلات في ميزان المدفوعات للمملكة، ومع زيادة أعداد الحجاج في السنوات الأخيرة وزيادة متوسط إنفاق كل حاج، فقد زادت الإيرادات الناجمة عن ذلك، وتبلغ مساهمة إيرادات الحج في ميزان المدفوعات السعودي حوالي ٣.٤% (٣٣).

٩- الأثر على سوق التأمين السعودي.

في ظل الأحداث التي شهدتها مواسم الحج الماضية والتي نتج عنها العديد من الوفيات والإصابات الجسدية استطاعت شركة التعاونية للتأمين أن تطرح وثيقة تأمين لعدد من

الحجاج والمعتمرين مقابل ١٠٠ ريال سعودي لمدة شهر (٣٤). وقد زاد من هذا التوجه قناعة كثرة الحوادث المتكررة خلال موسم الحج نتيجة تدافع وتراحم الأعداد الكبيرة من الحجاج في مناطق محدودة. لذلك فإن الشركة قامت بإجراء العديد من المفاوضات مع شركات تنظيم الحج والعمرة من مختلف دول العالم وبخاصة الدول الإسلامية. وذلك لعرض هذا المقترح على الحجاج والمعتمرين القادمين منها. حيث تصل قيمة التعويض في هذا البرنامج المقترح في حالة الوفاة أو الإصابات إلى ٥٠ ألف ريال كحد أعلى عن الحوادث الشخصية. وفي الحالات المرضية الطارئة تصل قيمة تغطية المصروفات الطبية إلى ٢٥ ألف ريال كحد أقصى. كما يشتمل البرنامج على دفع مبلغ ١٠ آلاف ريال كحد أقصى لإعادة جثمان المتوفى إلى موطنه الأصلي. وفي حالة رغبة الحاج في مد فترة التأمين لشهر آخر فإن ذلك يكون مقابل قسط إضافي بالمبلغ نفسه. ويستهدف البرنامج العمل على تدعيم قدرة الشركات المنظمة لرحلات الحج والعمرة على الوفاء بالالتزامات والمسئوليات التي تحددها النظم السعودية من أجل تقديم مستوى جيد أو لائق من الرعاية الصحية للحجاج. وتتوقع بعض المصادر التأمينية ضخ حوالي ١٠٠ مليون ريال سنوياً في سوق التأمين السعودي بفرض أن عدد الحجاج مليون حاج سنوياً. وقد يزداد هذا المبلغ إلى الضعف في حالة مضاعفة عدد الحجاج (٣٥). ومن المتوقع أيضاً أن يشهد تأمين الحج والعمرة طفرة كبيرة في السنوات القادمة بعد اهتمام كافة الدول بتوفير تغطيات التأمين على حجاجها. وتشير الإحصائيات إلى أن عدد الوفيات يصل إلى حوالي ألف حاج سنوياً لأسباب مختلفة منها حوادث السير والإصابات والحرائق المترتب عليها وفاة البعض، وكذلك الحالات المرضية المختلفة والناجمة عن ضربات الشمس والإرهاق، والتي تنقل إلى المستشفيات والمراكز الصحية والعيادات.

وجدير بالذكر أن سوق التأمين السعودي شهدت سلسلة من التعاقدات بين شركات التأمين وبعض بعثات الحج التابعة للدول الإسلامية، بهدف توفير خدمات الرعاية الصحية لحجاج تلك الدول. كما فضلت بعض الدول مثل ماليزيا التعاقد مع شركات سعودية لتقديم هذه الخدمات لحجاجها. بينما قررت دول أخرى مثل اليمن والإمارات تقديم تلك الخدمة عن طريق شركات محلية في تلك الدول من خلال التعاقد المباشر مع مستشفيات سعودية أو من خلال وكلاء لها في المملكة (٣٦).

١٠- الأثر على سوق الأضحية.

إن شراء الهدي والتقرب به إلى الله سبحانه وتعالى يعتبر من أدلة التضحية بالمال، وهذا تعبير صادق على اقتران القيم التعبديّة الروحية بالقيم المادية في شعيرة الحج. ومع أهمية

هذه الشعيرة وزيادة أعداد الحجاج يزداد الطلب على سوق الأغنام والماشية بأنواعها المختلفة، الأمر الذي يؤدي الى انتعاش السوق وارتفاع الأسعار وهو ما يشكل دخول إضافية للمزارعين ويساعد على زيادة تربية المواشي قبل موسم الحج، كما يؤثر ذلك على أسعار الأعلاف والحبوب مع زيادة الطلب عليها. وعلى الرغم من أن المملكة العربية السعودية غنية بثروتها الحيوانية ولديها فائض كبير للتصدير منها، الا أنها تتأثر بزيادة الطلب على سوق الأغنام والماشية خلال موسم الحج، الأمر الذي يترتب عليه قيام المملكة بالحد من صادرات الأغنام قبل موسم الحج بفترة محدودة لمواجهة الطلب المتزايد على سوق الأغنام والماشية من قبل الحجاج(٣٧). وقد يؤدي مثل هذا الإجراء إلى ارتفاع أسعار الأغنام والماشية واللحوم في الدول الأخرى التي كانت تعتمد على المملكة في عمليات الاستيراد من الأغنام والماشية. ونفس الإجراء تقوم به الدول الأخرى مثل إيران وسوريا ومصر وهي من الدول الإسلامية التي يزداد فيها الطلب على سوق الأغنام والماشية خلال عيد الأضحى مما يؤدي الى ارتفاع الأسعار. وتتنوع أسعار الأغنام حسب نوعيتها ومدى جودتها، وتعتبر الأغنام العربية البلدية أعلى جودة وسعر يليها الأغنام الإيرانية ثم المهجنة ثم الأسترالية وأخيراً الصومالية. وتبذل أمانة العاصمة المقدسة جهوداً كبيرة في المراقبة والأشراف على ذبح الأضحية من خلال أجهزتها المعنية للتأكد من مدى السلامة الصحية للأضحية وخلوها من الأمراض وصلاحيتها بجميع أجزائها للاستهلاك الأدمي وذلك من خلال خضوعها لفحوصات بيطرية. كما تشدد أمانة العاصمة اجراءات الردع لكل من يخالف التعليمات والانظمة الصادرة من الأمانة، كما تحذر العاملين في المسالخ من المطالبة بأي اكراميات من المواطنين وغيرهم من الراغبين في ذبح أضحياتهم. وقد حددت أمانة العاصمة تسعيرة ذبح الأضاحي وهي ٥٠ ريال للأغنام، ١٢٠ ريال للجمال والأبقار مع تقديم خدمات التحميل مجاناً للراغبين في ذبح أضحياتهم بمسالخ الأمانة(٣٨).

كما أن هناك قضية أخرى جديرة بالاهتمام وتحتاج إلى دراسات اقتصادية متعمقة، وهي مشكلة الأضحية التي تتكدس لحومها في منطقة منى في أيام النحر الثلاثة ولا تستغل الاستغلال الاقتصادي الذي يفيد المسلمين، الأمر الذي يترتب عليه أضرار صحية وبيئية كبيرة، وذلك نظراً لقلة عدد الفقراء في هذا المكان من ناحية وكثرة الذبائح من ناحية أخرى، على الرغم من أن هناك كثير من المستحقين ممن هم بحاجة إليها في أماكن بعيدة عن أماكن الذبح. وعلى الرغم من اتفاق العلماء على أن ذبح الأضحية والتصدق بلحومها أفضل من التصدق بقيمتها كما كان الرسول صلى الله عليه وسلم يفعل. لذلك فإن الأمر يتطلب حلاً رشيداً يحقق كلاً من المنافع التعبدية الروحية والمنافع الاقتصادية للهدى، ومن الحلول المقترحة لدى البعض(٣٩) في هذا الشأن ضرورة العمل على إنشاء مؤسسة اقتصادية

إسلامية تتولى تجميع هذه اللحوم وتصنيعها وحفظها في معلبات وترسلها إلى مستحقيها من المسلمين في بلاد العالم، وتمول وتدعم هذه المؤسسة مالياً من الحكومات الإسلامية ولا يكون غايتها الربح، بل يجب أن تعامل مثل المؤسسات الخيرية الإسلامية.

ثانياً : الآثار الاقتصادية للعمرة.

تقوم وزارة الحج في السعودية بتنفيذ العديد من البرامج الدعائية من خلال شركات إعلامية متخصصة بهدف التعريف بالخدمات المميزة التي تقدمها شركات العمرة السعودية المرخص لها. وتهدف هذه البرامج إلى تنشيط حركة العمرة وجذب أعداد كبيرة من المعتمرين وبالتالي زيادة معدلات التشغيل بالفنادق والوحدات السكنية في المدينتين المقدستين وإنعاش الحركة الاقتصادية والشرائية فيهما.

وتؤكد المصادر الاقتصادية في ظل توافر البنية التحتية أن المملكة العربية السعودية لديها المقدرة على استيعاب أكثر من مليون معتمر شهرياً دون حدوث أي انعكاسات سلبية، نظراً للجهود المبذولة على طول العام من قبل القيادة الواعية وحكمتها الرشيدة بإدارة مثل تلك التجمعات البشرية الهائلة. هذا بالإضافة إلى المشاركة الفعالة للقطاع الخاص من خلال امتلاك الفنادق والوحدات السكنية في محيط الحرمين الشريفين وقدرته على توفير الإسكان لمليون معتمر شهرياً وذلك في ظل الحركة العمرانية التي تشهدها المملكة والتمثلة في تشييد العديد من الأبراج والفنادق التي تستوعب الزيادة في أعداد المعتمرين والحجاج والزائرين. وجدير بالذكر أنه مع بداية تطبيق نظام العمرة الالكترونية زادت الاستثمارات الناتجة عن تطبيق هذا النظام بحوالي مليار ريال سعودي (٤٠). حيث بلغ متوسط إجمالي الاستثمار في رأس مال شركات ومؤسسات العمرة عام ٢٠٠٦ حوالي ٩٠٠ مليون ريال وارتفع عام ٢٠١٧ ليصل الى حوالي ٣.٥ مليار ريال سعودي، وبلغ متوسط إجمالي الاستثمار في رأس مال مراكز خدمات أنظمة العمرة حوالي ١٥٠ مليون ريال. وأخيراً بلغت استثمارات شركة تشغيل مركز المعلومات حوالي مليار ونصف ريال سعودي عام ٢٠١٧، وهو الأمر الذي يعني أن تطبيق هذا النظام الجديد أدى إلى زيادة الاستثمارات بشكل ملحوظ. ومع تزايد أعداد المعتمرين عاماً بعد عام تنشط بشكل ملحوظ أسواق مكة المكرمة والمدينة المنورة وجدة وبوابة الحرمين الشريفين التي تزخر بالعديد من البضائع والسلع والهدايا المتنوعة بما يتناسب مع الذوق الاستهلاكي للمعتمرين من ناحية وكذلك الحجاج من ناحية أخرى. ونظراً لأن متوسط أعداد المعتمرين السنوي يعادل ضعفي متوسط الحجاج، لذلك فمن الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى مضاعفة المركز الاقتصادي في أسواق هذه المدن الثلاث.

وتشير بعض الدراسات إلى أن متوسط إجمالي إنفاق الحجاج والمعتمرين يصل إلى حوالي ٣٥ مليار ريال سعودي باعتبار أن الحاج ينفق حوالي ٥٥٠٠ ريال سعودي والمعتمر ينفق حوالي ٣٧٠٠ ريال على أدنى تقدير لكل منهما، حيث تتوزع نسب الإنفاق طبقاً لمجال الخدمات ويأتي السكن والإقامة في الترتيب الأول بنسبة ٢٥% ثم يتوزع باقي الإنفاق على النقل والسفر والاتصالات والمصروفات الإدارية والخدمية والمأكل والمشرب وغيرها (٤١). كما تشير الدراسات إلى أن متوسط إيرادات قطاع العمرة يمثل حوالي ١.٦% من إجمالي الناتج المحلي السعودي، كما يبلغ إجمالي استثمارات القطاع الخاص في مجال العمرة حوالي ٢.٧ مليار ريال سعودي (٤٢). والواقع أن هناك العديد من المنافع الاقتصادية التي يمكن أن يحققها الاقتصاد السعودي من وراء تطبيق نظام العمرة الجديد والذي أطل موسم العمرة منها ما يلي (٤٣):-

١. يقدر متوسط إنفاق المعتمر بحوالي ١٠٠٠ ريال سعودي، ففي حالة نجاح المملكة في جذب مليون معتمر كل شهر يمكن زيادة الإيرادات إلى ١٢ مليار سعودي سنوياً.
٢. تتوافر حالياً المرافق والفعاليات الخدمية اللازمة لاستيعاب أعداد المعتمرين المتوقعة سواء من فنادق ودور سكنيه ومرافق نقل ومطاعم ومراكز تجارية وغيرها من الخدمات الأساسية التي يحتاج إليها المعتمر، ولكن نسبة إشغالها الحالية لاتزال في حدود ٢٤% لأن تشغيل هذه المرافق يقتصر حالياً على شهر رمضان وأشهر الحج بينما تبقى معظم طاقات هذه المرافق معطلة طوال شهور السنة.
٣. تتوافر حالياً أكثر من ١٥ ألف حافلة تابعة لشركات نقل الحجاج تفوق طاقتها ٨٠٠ ألف مقعد وتعمل حوالي شهر واحد خلال العام، ذلك بالإضافة إلى شركات الأجرة العامة وتأجير السيارات. وتشكل هذه الطاقات العاطلة نوع من تعطيل للثروة الوطنية وامتناع عن تحقيق المنافع التي من الممكن تحقيقها. ولا شك أن إطالة موسم العمرة يساعد على تحريك هذا القطاع لمدة أطول.
٤. يمتلك قطاع خدمات العمرة قدرة كبيرة على توفير المزيد من فرص العمل للشباب السعودي. حيث أن قطاع الفنادق في محافظة جدة على سبيل المثال يستوعب حوالي ١٥% عمالة وطنية، وبالتالي فإن كل تشغيل إضافي لغرفة فندقية أو مطعم أو سيارة هو جزء من الطلب على العمالة الوطنية. وتمتلك العمالة الوطنية ميزة تنافسية خاصة في مجال خدمات العمرة، حيث أن خدمة ضيوف الرحمن هي في المقام الأول عمل سعودي على مر العصور ولا يمكن لأي جنسية أخرى أن تكون في حالة منافسة. وبالتالي فإن كل تشغيل جديد لخدمات العمرة سيخلق طلباً على فرص عمل جديدة للعمالة الوطنية.

٥. يوجد تأثير اقتصادي مضاعف للدخل المتحقق من إنفاق المعتمرين يتمثل في دورة الإنفاق داخل الاقتصاد الوطني، لذلك فإن إطالة مدة إقامة المعتمر هي مكسب كبير لمجمل قطاعات الاقتصاد الوطني وزيادة أعداد المعتمرين تعني زيادة استهلاكهم وزيادة الطلب على منتجات المصانع السعودية لتوفير مختلف احتياجات المعتمرين. كما أن بقاء المعتمرين لمدته أطول يعني المزيد من المشتريات والهدايا وزيادة التبادل التجاري الذي يحقق رواجاً لمجمل الاقتصاد الوطني.

والخلاصة أن الاقتصاد السعودي يمكنه تحقيق منافع ومزايا متعددة في حالة مد الفترة الزمنية للعمرة على مدار عشرة أشهر خلال السنة منها ما يلي (٤٤):-

١. زيادة الدخل الوطني بمليارات الريالات سنوياً.
٢. انتعاش الأسواق نتيجة زيادة طلب المعتمرين على مختلف السلع والخدمات.
٣. زيادة نسب الاشغال بالفنادق والدور السكنية في مكة المكرمة والمدينة المنورة.
٤. القضاء على الطاقات العاطلة بمعظم القطاعين التجاري والخدمي خارج موسمي رمضان والحج.
٥. تنشيط الاستثمار في القطاعات التي تخدم المعتمرين مما يساعد على رفع معدلات الاستثمار في القطاعات التي تخدم المعتمرين وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي بشكل عام.
٦. توفير المزيد من فرص العمل المنتج للشباب السعودي خاصة في خدمات المعتمرين حيث ستكون لمؤسسات العمرة فروع في محافظة جدة ومكة المكرمة والمدينة المنورة. وكذلك سيؤدي دخول عدد كبير من الشركات إلى منافسة في الأسعار بسبب ارتفاع مستوى الخدمة وهو لصالح المعتمرين ولصالح تطوير وتحسين الخدمات وبما أن المملكة مدمجة في عصر الكيانات الكبيرة، فإنه من الممكن تجميع العاملين في خدمات العمرة لإنشاء شركات مساهمة لخدمات المعتمرين بما يمثل نقلة اقتصادية نوعية في الاستثمار من ناحية وتجميعاً للإمكانيات وتعظيماً للفوائد من ناحية أخرى.

الجزء الرابع : نتائج ومقترحات البحث.

في ضوء ما سبق عرضة يمكن استخلاص أهم النتائج التالية:-

- التزايد المستمر لإجمالي عدد الحجاج (الخارج والداخل)، حيث زاد إجمالي عدد الحجاج من ١.٤٣٨ مليون حاج عام ١٩٩٠ إلى ٢.٣٥٢ مليون حاج عام ٢٠١٧ بمتوسط زيادة قدرها حوالي ٦٣.٦%.

- وجود زيادة سنوية من عام لآخر في أعداد المعتمرين القادمين من خارج المملكة. حيث بلغ عدد المعتمرين حوالي ٢.٦٩٨ مليون معتمراً خلال عام ٢٠١٧ مقارنة بعددهم عام ١٩٩٠ والذي بلغ نحو ٥٣٠.٠ ألف معتمراً، أي بزيادة قدرها ٤٠٩%.
- أن نسبة الحجاج القادمين من الخارج عن طريق الجو بلغت نحو ٩٠% بالمقارنة بحوالي ٨.٦%، ١.٤% لكل من الحجاج القادمين عن طريق البر والبحر على الترتيب لعام ٢٠١٧، حيث يمثل هؤلاء الحجاج حوالي ١٧٧ جنسية من مختلف أقطار العالم.
- ارتفاع نسبة المعتمرين القادمين بطريق الجو والتي بلغت حوالي ٦٨% عام ٢٠١٧، في حين بلغت نسبة القادمين بطريق البر ١٦.٨%، بينما شكلت نسبة القادمين بحراً حوالي ١٥.٢%.
- أن أكبر نسبة من الحجاج القادمين من الخارج تتمثل في كل من إندونيسيا وباكستان ومصر وتركيا وإيران ونيجيريا واليمن، وهي دول إسلامية مكتظة بالسكان وذات مستوى معيشي متوسط.
- من ناحية متوسط توزيع عدد المعتمرين وفقاً للجنسية خلال عام ٢٠١٧، فقد جاءت الجنسية المصرية في الترتيب الأول بنسبة ٣٦.٢% (٩٧٦.٧٩٣ معتمراً) تليها إيران بنسبة ١٢.٧% ثم باكستان بنسبة ١٠.٢% وبنسب متقاربة للجنسيات الأردنية والسورية والسودانية (٤.٨%، ٤.٦%، ٤.٥% على الترتيب).
- من ناحية توزيع المعتمرين على أشهر السنة لعام ٢٠١٧ يلاحظ أن شهر رمضان استحوذ على حوالي ٣٣.٥% من المعتمرين يليه شهر شعبان بنسبة ٢١.٣% ثم رجب بنسبة ١٤.٣% ثم جماد الثاني بنسبة ١٢.٣% وبقية الأشهر أقل من ١٠%.
- أن الإجراءات والضوابط والتنظيمات الجديدة التي تم إقرارها في السعودية مؤخراً بشأن تنظيم العمرة من قبل الشركات السياحية، أدت إلى زيادة عدد المعتمرين القادمين مع شركات سياحية بنسبة ٩١.٢%.
- تمثل نسبة المعتمرين الذين يحصلون على دخل يعادل أقل من ١٠٠٠ ريال سعودي شهرياً الترتيب الأول بنسبة (٣٩.١%)، يليها الذين يحصلون على دخل ما بين ١٠٠٠-٢٠٠٠ ريال بنسبة (٢٩.٦%)، ثم الفئة الداخلية ما بين ٢٠٠٠-٣٠٠٠ ريال بنسبة (١٣.٤%) ثم الفئة الداخلية ما بين ٣٠٠٠-٤٠٠٠ ريال بنسبة (٧.١%) وهكذا إلى أن تصل إلى أقل نسبة وهي الفئة الداخلية التي يزيد دخلها عن ٨٠٠٠ ريال وتمثل حوالي ١.٩%.

- أن حوالي ٤٠% من الحجاج القادمين من الخارج يسكنون في المساكن الرخيصة، يليها السكن الاقتصادي بنسبة ٢٥% من الحجاج، ثم السكن القياسي بنسبة ٢٠% من الحجاج، في حين أن الحجاج الذين يسكنون في الدرجة الأولى والسكن الفاخر يمثلون حوالي ١٥%.
- ومن ناحية التركيب الهيكلي لبند الإنفاق الكلي للحجاج عام ٢٠١٧ تبين أن أهم بنود الإنفاق هو بند السكن والنقل بنسبة ٢٠.٥% لكل منهما يليه بند النفقات الشخصية بنسبة ١٩.٧%، ثم الإنفاق على الهدايا بنسبة ١٥.٠%، ثم الإنفاق على الأضحية بنسبة ٩.٧%، وأخيراً خدمات الطوائف والخيام بالمشاعر المقدسة بنسبة ٩.٧%، ٤.٩% على الترتيب.
- أن حوالي ٧٢.٤% من جملة الإنفاق للمعتمرين عام ٢٠١٧ كانت عن طريق تنظيم الحملات الفاخرة جداً، في حين شكلت نسبة الإنفاق للمعتمرين العاديين حوالي ٢٧.٦% من جملة الإنفاق، كما شكل الإنفاق على المأكّل والمشرب البند الرئيسي في جملة الإنفاق بنسبة ١٠%، ثم بند الهدايا بنسبة ٨.٢% وأخيراً السكن بنسبة ٣%.
- تزايد إيرادات الحج بعد قرار السعودية زيادة ٢٠% في عدد الحجاج عام ٢٠١٧ لتبلغ نحو ٢٩.٢٣٠ مليار ريال سعودي بما يعادل نحو ٧.٨ مليار دولار أمريكي، في حين بلغت عائدات العمرة خلال نفس العام نحو ٢١.٣٧٥ مليار ريال سعودي بما يعادل نحو ٥.٧ مليار دولار.
- شكل الإنفاق على السكن عام ٢٠١٧ المرتبة الأولى في قائمة الإنفاق للحجاج العاديين بنسبة ١٢.٩%، يليه الإنفاق على شراء الهدايا والمستلزمات الأخرى بنسبة ١٢.٦%، ثم المأكّل والمشرب بنسبة ١١.٤% ثم الأضحية بنسبة ٨.٩%، ثم النقل بنسبة ٨.٧%، وأجور المطوفين بنسبة ٣.١%، وأخيراً أجرة السكن في الخيام بنسبة ٢.٩%.
- وبناء على ما تم التوصل إليه من نتائج وحتى يمكن تفعيل الاستفادة من الآثار الاقتصادية للحج والعمرة من خلال تقديم خدمة أفضل للحجاج والمعتمرين في المجالات المختلفة لا بد من مراعاة الاعتبارات التالية:-
- متابعة أداء شركات العمرة من خلال وضع آلية ميدانية وتشديد الرقابة والحزم على العاملين فيها لضمان تقديم خدمة أفضل للمعتمرين وضرورة إلزام الشركات بالعقود والالتزامات المبرمة في هذا الشأن.

- تفعيل دور وسائل الإعلام وخاصة المرئية منها عن دور المملكة والتسهيلات التي تقدمها للحجاج والمعتمرين والدور الدعائي للسياحة في مختلف مناطق المملكة.
- تشجيع استقبال المعتمرين طوال العام حتى يتم تخفيف قديمهم أثناء أشهر الذروة في شهري رجب ورمضان.
- سرعة الانتهاء من توسعة الطرق داخل المدن في مكة والمدينة وجدة وذلك من أجل تحمل الضغط الناجم عن تزايد المعتمرين والزوار خاصة في أشهر الذروة وبالتأكيد أيضاً في موسم الحج.
- إجراء دراسات شاملة عن استقبال المعتمرين في المعابر وطول فترة الانتظار للنقل بين المدن المختلفة وتحسين خدمات نقل المعتمرين من خلال زيادة أعداد الحافلات وتحديد حد أقصى للوزن المسموح به للمعتمر في الحافلة لتفادي مشاكل التكديس والازدحام.
- التنبيه على الأجهزة الأمنية ومقدمي الخدمة للحجاج والمعتمرين بضرورة تقديم صورة حضارية تتناسب مع مكانة المملكة العربية السعودية إقليمياً ودولياً.
- العمل على تشجيع القطاع الخاص لزيادة الاستثمار في المشروعات السياحية التي تخدم نظام العمرة الجديد وتحقق الفائدة للمستثمرين في هذا المجال وبالتالي تعظيم المنفعة الاقتصادية لنظام العمرة في كافة أرجاء المملكة العربية السعودية.
- العمل على تشجيع المعتمرين على البقاء فترات أطول بالمملكة من خلال تنظيم رحلات سياحية جماعية للمواقع والآثار الإسلامية، باعتبارها من عناصر الجذب السياحي للمعتمرين، والعمل على ضرورة توفير الحماية للمعتمرين من الاستغلال من بعض ضعاف النفوس لأن ذلك من شأنه أن يؤثر سلبياً على السمعة الطيبة التي تحظى بها المملكة العربية السعودية في كافة أرجاء العالم.
- وضع ضوابط تتعلق بتحديد حد أقصى للسن المسموح به لأداء فريضة الحج لتجنب وتفادي المخاطر الناجمة عن التزاحم والتكديس المتوقع تزايداً عاماً بعد آخر.

مراجع البحث:

- (١) معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج، مركز أبحاث الحج، جامعة أم القرى، مكة، الملتقى العلمي الخامس - دراسة منطقة الجمرات، ١٤٣٥ هـ.
- (٢) آل الشيخ، عبد المحسن بن عبد الله، دراسة لآثار الحج على المستوى الكلي في الاقتصاد السعودي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤٣٦ هـ.

- (٣) الأحمدى، عبد العزيز بن سعد سليمان، مدى إسهام مركز القيادة والسيطرة في تنسيق العمليات الأمنية في موسم الحج ١٤٣٤هـ، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا - قسم العلوم الشرعية .
- (٤) جريدة الرياض الاقتصادي، العدد (١٣٧١٦)، ١٢ ذي الحجة ١٤٣٦هـ.
- (٥) الشيخ علي ناقور، التأثير الاقتصادي للحج والعمرة، رسالة دكتوراه بجامعة واشنطن العالمية، سبتمبر ٢٠١٥ .
- (٦) تقارير الخطوط الجوية العربية السعودية عن الحج - سنوات مختلفة (٢٠٠٤-٢٠١٧).
- (٧) وزارة الاقتصاد والتخطيط، مصلحة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي، سنوات مختلفة.
- (٨) الهيئة العليا للسياحة بالتعاون مع مركز ماس، دراسة الوضع الحالي لنقل المعتمرين من خارج المملكة العربية وتقومه، معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، رجب ١٤٣٦هـ.
- (٩) الهيئة العليا للسياحة، الجوانب السياحية لنظام العمرة، التقدير التفصيلي، مركز ماس، جمادى الأولى، ١٤٣٨هـ.
- (١٠) الكحلوت، جمال رشيد، الإحصاءات الأساسية للمعتمرين في رمضان، معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٣٧ هـ .
- (١١) وزارة الاقتصادية والتخطيط، مصلحة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي، سنوات مختلفة.
- (١٢) العقلا، محمد علي، الإنفاق الكلي للحجاج وأثره على اقتصاديات مكة المكرمة لموسم حج ١٤٣٧هـ، معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- (١٣) مجلة الحج والعمرة، مجلة شهرية تصدر عن وزارة الحج، أعداد مختلفة (٢٠٠٨-٢٠١٧).
- (١٤) العقلا، محمد علي، الإنفاق الكلي للحجاج وأثره على اقتصاديات مكة المكرمة لموسم حج ١٤٣٧هـ، سبق ذكره.
- (١٥) آل الشيخ، عبد المحسن بن عبد الله، دراسة لآثار الحج على المستوى الكلي في الاقتصاد السعودي، سبق ذكره.

١٦) جميل، وليد محمد أحمد، مرافق الحج وخدماتها المدنية في عهد الملك عبد العزيز، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٢ هـ.

١٧) عطية، عبد القادر محمد، تحليل الآثار الاقتصادية للعمرة على نشاط المحال التجارية في مجال المواد الغذائية بمكة المكرمة، معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٣٠ هـ.

١٨) الساعاتي، عبد الرحيم عبد الحميد، اقتصاديات الحج في عصر العولمة، جامعة الملك عبد العزيز - مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، ١٤٣٤ هـ.

١٩) سعد الدين، أوتال، دراسة إسكان الحجاج من خلال ضوابط الإسكان، الإيجابيات والسلبيات، معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٣٣ هـ. انظر أيضاً: الناقة، أحمد أبو الفتوح، تقدير أثر إنفاق الحجاج على الإنفاق الاستهلاكي في المملكة العربية السعودية، معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٣٥ هـ.

٢٠) الناقة، أحمد أبو الفتوح، تقدير أثر إنفاق الحجاج على الإنفاق الاستهلاكي في المملكة العربية السعودية، معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٣٥ هـ.

٢١) الهيئة العامة للغذاء والدواء، السعودية، دراسة ميدانية عن حصر الأغذية الواردة مع الحجاج القادمين من الخارج في مطار الملك عبد العزيز الدولي وميناء جدة الإسلامي لموسم حج عام ١٤٣٥ هـ.

٢٢) جريدة الرياض، العدد (١٢٥٧٨)، السنة ٣٨، ٢٣ رمضان ١٤٣٣ هـ.

٢٣) عطية، عبد القادر محمد، دراسة العوامل التي تؤثر في طلب العمرة على مدار العام ودور تنظيم العمرة فيها، معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٣٢ هـ. انظر أيضاً: وسوف زهير، برهمين سامي، الإحصاءات الأساسية للمعتمرين في رمضان، معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٣٥ هـ.

٢٤) الهيئة العليا للسياحة، الراصد السياحي، مركز ماس - سنوات مختلفة (٢٠١٥-٢٠١٧).

٢٥) الحسيني، أحمد حسن، دراسة اقتصادية لأسواق الباعة الجائلين حول المسجد الحرام، معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٣٥ هـ.

- ٢٦) عبد الرازق، محمود حامد، أبعاد الحج الإدارية والزحام في منى، معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٣٤ هـ.
- ٢٧) مؤتمر الخدمات والمبيعات في صناعة النقل الجوي في الفترة من ٢٧-٢٩، صفر ١٤٣٥ هـ، تحت شعار "معاً ... لخدمة أفضل"، فندق هيلتون - جدة - السعودية.
- ٢٨) جريدة الرياض الاقتصادي، العدد (١٣٧١٦)، ١٢ ذي الحجة ١٤٣٦ هـ.
- ٢٩) جينون، ناصر بو بكر، البنية التحتية لخدمات الحج مستثمره جداً ولكن ...، مجلة الحج والعمرة، وزارة الحج، ١٤٣٦ هـ.
- ٣٠) الحسيني، أحمد حسن، تقدير أثر إنفاق الحجاج على سعر صرف الريال السعودي، معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٣٥ هـ.
- ٣١) وزارة السياحة المصرية - الإدارة العامة للسياحة الدينية (٢٠٠٥-٢٠١٧).
- ٣٢) وزارة السياحة المصرية - الإدارة العامة للسياحة الدينية (٢٠٠٥-٢٠١٧).
- ٣٣) معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج دراسة خدمات الأنظمة الالكترونية للعمرة - دراسة اقتصادية أولية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٣٦ هـ.
- ٣٤) عبد الله الزهراني، انتهاء الفترة المحددة لإصدار تأشيرات العمرة، جريدة الوطن، العدد (٢١٨٣)، السنة السادسة، ٢٨ شعبان ١٤٣٧ هـ.
- ٣٥) جريدة الجزيرة، العدد (١٠٢٩٠)، ٤ رمضان ١٤٣١ هـ.
- ٣٦) الرشيد حمد، المطوع سعد، خطط التشغيل وإدارة الأزمات والحوادث، معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٣٤ هـ. أنظر أيضاً: الشريف، رجا يحيى، " دور الإدارة العامة في مواجهة التحديات التي تواجه أجهزة الدولة أثناء الحج"، رسالة ماجستير غير منشورة، جدة، جامعة الملك عبد العزيز، ١٤٣٢ هـ.
- ٣٧) الجفري، ياسين عبد الرحمن، دراسة مشروع المملكة العربية السعودية للإفادة من الهدى والأضاحي، معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٣٥ هـ.
- ٣٨) معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج، دراسة السوق والمستهلك لسوق الهدى والأضاحي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٣٠ هـ. أنظر أيضاً: القرني، محمد مسفر علي، تأثير العوامل الثقافية والاجتماعية على سلوك الحجاج أثناء أداء شعيرة

الذبح، معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٣٥هـ.

(٣٩) شحاتة، حسين حسين، حلول اقتصادية لمشكلة الهدى، موقع إسلام أون لاين على شبكة الانترنت، ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٦. أيضاً: شحاتة، حسين، موسم الحج وبناء السوق الإسلامية المشتركة، مجلة قضايا الأمة، ٥ يناير ٢٠٠٦.

(٤٠) معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج دراسة خدمات الأنظمة الالكترونية للعمرة - دراسة اقتصادية أولية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٣٦هـ. أيضاً: وزارة الاقتصاد والتخطيط، مصلحة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي، سنوات مختلفة (٢٠٠٥-٢٠١٧).

(٤١) معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج دراسة خدمات الأنظمة الالكترونية للعمرة - دراسة اقتصادية أولية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٣٦هـ.

(٤٢) الصبان، سهل بن عبد الله، الحركة والنقل في الحج، نظام نقل الحجاج بالرحلات الترددية في المشاعر المقدسة لموسم حج ١٤٣٣هـ، الملتقى العلمي الرابع لأبحاث الحج، معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج، جامعة أم القرى، مكة المكرمة: أيضاً: وزارة الأشغال العامة والإسكان، تقرير مشروع تطوير منى، ١٤٣٢هـ.

(٤٣) وزارة الحج بالمملكة العربية السعودية " الحج في مائة عام"، كتاب وثائقي بمناسبة مرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤١٩هـ.

(٤٤) بن سعيد، عبد العزيز بن محمد، تنسيق الجهود الجماعية من أجل أمن الحجاج، مكة المكرمة، مجلة الأمن ١٤٣٤هـ.

تمت بحمد الله تعالى